2026.. عام حصاد المواطن
ثمار الإصلاح الاقتصادى

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٨٢
الأحد
٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥
٨ رجب ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«أمنيات البورصة» من «بابا نويل» فى العام الجديد

5 خيارات لإعادة استثمار «فلوس الشهادات»

«مواد البناء» تضع «أساسات جديدة» لأسعار العقارات

أسرة جريدة البورصجية
تهنئ الشعب المصري
بمناسبة العام
الميلادي الجديد
2026

مزايا مد ساعات التداول «للكبار فقط»

«مبادلة الديون».. الخروج الآمن من الالتزامات إلى الاستثمارات

تدفقات قياسية فى تحويلات المصريين بالخارج

حلمك مش بعيد
مع القرض الشخصي النقدي
100% كاش باك من قيمة القسط الأول
0% مصاريف إدارية

رقم التسجيل الضريبى ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد

العرض لمدة محدودة
تطبق الشروط والأحكام

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

هل يشعر بتحسن فى المعيشة؟..

2026.. عام حصاد المواطن ثمار الإصلاح الاقتصادي

كتبت: ولاء النجار

فى ظل تساؤلات متزايدة من المواطنين حول موعد انعكاس التحسن الاقتصادى على حياتهم اليومية، يؤكد خبراء اقتصاديون أن عام ٢٠٢٦ سيُمثل نقطة تحول مهمة فى مسار الاقتصاد المصري، حيث تبدأ الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التى نفذتها الدولة خلال السنوات الماضية فى الظهور بشكل أكثر وضوحًا على مستوى معيشة المواطنين، مدعومة بحالة من الاستقرار النقدي، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتعافى قطاعات حيوية مثل السياحة والصادرات، إلى جانب التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى الخدمات الأساسية.

وأكدت الدكتورة هدى الملاح، مدير عام المركز الدولى للاستشارات الاقتصادية ودراسات الجدوى وعضو هيئة التدريس بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، أن الدولة نفذت خلال الفترة الماضية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التى كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على المواطنين، موضحة أن ثمار هذه الإصلاحات من المتوقع أن يشعر بها المواطن بشكل أكبر خلال عام ٢٠٢٦، خاصة بعد اكتمال مشروعات البنية التحتية وبدء تدفق الاستثمارات الأجنبية بصورة ملحوظة.

وأضافت «الملاح» – فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»– أن الاستثمارات الأجنبية تمثل عنصرًا أساسيًا فى جذب التدفقات الدولارية، ما يسهم فى تنفيذ المشروعات القومية وتحسين الوضع الاقتصادى بشكل عام، مشيرة إلى أن هذه التدفقات تساعد على تعزيز الاستقرار المالى ودعم عجلة الإنتاج.

وأوضحت، أن تعافى قطاع السياحة – إلى جانب افتتاح المتحف المصرى الكبير، وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج– ساهم فى رفع الدخل القومى وتوفير العملة الصعبة، خاصة فى ظل نجاح الدولة فى القضاء على السوق الموازية للعملة واتباع سياسات مالية ونقدية تستهدف توفير النقد الأجنبى للمستثمرين. مؤكدة أن هذه العوامل مجتمعة سيكون لها انعكاس إيجابى يشعر به المواطن بوضوح خلال عام ٢٠٢٦.

وأشارت «الملاح»، أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تدعم القوة الشرائية للجنيه المصري، وتسهم فى زيادة معدلات الإنتاج، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى تحسن ملموس فى مستوى معيشة المواطنين، موضحة أن التحسن الاقتصادى لا يقتصر على قطاع واحد، بل هو عملية مترابطة تشمل تنفيذ المشروعات، وتوفير العملة الصعبة، وتحرير سعر الصرف، وزيادة الإنتاج والصادرات، فضلًا عن ارتفاع إيرادات قناة السويس.

وأكدت، أن اهتمام الدولة بتطوير منظومة الدعم، والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل ودخول محافظات جديدة ضمنها، يعكس حرص الحكومة على تحسين جودة حياة المواطنين، مشددة على أن هذه الجهود ستجعل المواطن يشعر بنتائج المشروعات التى تم تنفيذها بالفعل خلال السنوات الماضية.

من جانبه، قال أحمد خطاب، الخبير الاقتصادي: إن المواطنين سيبدأون فى الشعور بالتحسن الاقتصادى مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، موضحًا أن ذلك يأتى نتيجة الطفرة الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال عام ٢٠٢٥، والتى تمثلت فى ارتفاع الاحتياطى النقدى بالبنك المركزى لأكثر من ٥٠ مليار دولار، وزيادة معدلات النمو إلى نحو ٥,٥٪، إلى جانب استقرار معدلات التضخم واتجاهها نحو الانخفاض.

وأضاف «خطاب»، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن الدولة أولت اهتمامًا متزايدًا بقطاعى الصحة والتعليم، إلى جانب التوسع فى مشروعات «حياة كريمة» وبرامج دعم الأسر الأكثر احتياجًا، وهو ما يعزز من فرص تحسن مستوى معيشة المواطنين خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الزيادة السكانية التى تجاوزت ١٢٠ مليون نسمة تعد من أبرز الأسباب التى قد تحول دون شعور جميع فئات المجتمع بثمار التحسن الاقتصادى فى التوقيت نفسه، موضحًا أن بعض شرائح المجتمع قد لا يصلها الدعم بالشكل الكافى فى بعض الأحيان.

وأكد «خطاب»، أن الفترة الحالية تشهد حالة من الاستقرار النسبى فى أسعار العديد من السلع، مثل: الدواجن والأسماك والأجهزة الكهربائية والسيارات والملابس، لافتًا أن بعض السلع شهدت انخفاضًا فى الأسعار أعقبه استقرار، مقارنة بالفترات السابقة التى كانت تشهد تغيرات سعرية يومية، وهو ما يعكس دخول الاقتصاد فى مرحلة من الاستقرار والتحسن.

وشدد الخبير الاقتصادى على أهمية دور القطاع الخاص فى توفير فرص عمل للشباب، موضحًا أن شعور الشباب بالتحسن الاقتصادى يرتبط بشكل مباشر بقدرتهم على الحصول على وظائف مناسبة توفر دخلًا يساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة وارتفاع تكاليف الزواج.

وأكد أن تحسين مستوى معيشة المواطنين يتطلب منظومة متكاملة تشمل الاهتمام بقطاعات الصحة والتعليم، وتطوير برامج الدعم، فضلًا عن تنشيط سوق العمل وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب، حتى يشعر المواطن بالتغيير الإيجابى بشكل ملموس خلال عام ٢٠٢٦.

مطالب بإقامة مشروعات جديدة بالشراكة مع الدائنين..

«مبادلة الديون».. الخروج الآمن من الالتزامات إلى الاستثمارات

تقرير: محمد الدسوقي

تواصل الحكومة تنفيذ استراتيجية متكاملة لإدارة الدين الخارجي، تستهدف إبقاءه داخل حدود آمنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، بما يضمن حماية المالية العامة للدولة وتعظيم العائد من الاقتراض، إلى جانب تحسين كفاءة إدارة الموازنة العامة، وذلك فى إطار رؤية شاملة لتعزيز الاستدامة المالية وتقليل الأعباء المستقبلية.

وفى هذا السياق، تأتى مبادلة الديون باستثمارات مباشرة على رأس أولويات الحكومة للسيطرة على مستويات الدين الخارجي، باعتبارها بديلًا أكثر كفاءة عن القروض التقليدية مرتفعة الفائدة، حيث تتيح خفض أعباء المديونية وتحويل التزامات مالية إلى استثمارات حقيقية تدعم النمو الاقتصادي.

وقال الدكتور مدحت الشريف، إستشارى الاقتصاد السياسي: إن مبادلة الديون تُعد إحدى الآليات المتبعة عالميًا لدى الدول المدينة لسداد التزاماتها، من خلال تحويل جزء من الديون إلى أصول أو استثمارات، موضحًا أن هذه الأصول قد تشمل شركات قائمة أو أراضي، على غرار صفقة «رأس الحكمة» التى أسهمت فى سداد جزء من الديون الخارجية.

وأضاف الشريف، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»: أن من الأفضل للحكومة التركيز على تعظيم قيمة الأصول من خلال إقامة مشروعات جديدة بالشراكة مع الدائنين، باعتبارها صيغة أكثر عدالة للطرفين، أو توجيه الاستثمارات نحو مشروعات قائمة بهدف التوسع فى خطوط الإنتاج، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، واكتساب الخبرات التصنيعية، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وفى هذا الإطار، شدد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على أهمية وضع معايير ومحددات واضحة لاستراتيجية مبادلة الديون، بما يضمن أعلى درجات الشفافية، مؤكدًا ضرورة الاستعانة بلجان متخصصة وخبراء اقتصاديين، والاستفادة من التجارب الدولية السابقة، حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة وضمان الاستخدام الأمثل لأصول الدولة.

ووفقًا لبيانات حكومية، ارتفع حجم الدين الخارجى بنحو ٦ مليارات دولار منذ بداية عام ٢٠٢٥، ليصل إلى ١٦١,٢ مليار دولار بنهاية الربع الثانى من العام، مقارنة بنحو ١٥٥,١ مليار دولار فى الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، وذلك نتيجة لتغيرات محاسبية مرتبطة بتحركات أسعار الصرف وفروق العملة.

وتتبنى الحكومة استراتيجية شاملة لتعزيز الانضباط المالى وتحسين هيكل المديونية، من خلال برنامج إصلاح اقتصادى يستهدف تحقيق معدلات نمو للناتج المحلى الإجمالى تفوق معدلات نمو الدين، بما يعزز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وسداد الدين الخارجى بشكل مستدام.

وفى هذا الإطار، حددت لجنة الدين مستهدفات واضحة تشمل حجم الاقتراض وآليات خفض الدين الخارجي، مع التوجه لخفض قيمته بمعدل متوسط يبلغ نحو مليارى دولار سنويًا.

ويتوزع هيكل الدين الخارجى لمصر على عدة جهات، حيث تتحمل وزارة المالية نحو ٧٨ مليار دولار، بما يعادل قرابة نصف إجمالى الدين الخارجي، فى حين يتحمل البنك المركزى الجزء المتبقي، والذى تمثل غالبيته ودائع من دول شقيقة، لا تشكل عبئًا فوريًا على الاحتياطى النقدى الأجنبي.

وتستهدف الحكومة خفض نسبة الدين الخارجى إلى أقل من ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية العام الجاري، مقارنة بنحو ٤٤٪ حاليًا، فى ظل توقعات صندوق النقد الدولى بتراجع هذه النسبة إلى نحو ٣٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وكشف تقرير الوضع الخارجى الصادر عن البنك المركزي، أن الدولة سددت نحو ٣٠,١ مليار دولار كخدمة دين خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الماضية ٢٠٢٤–٢٠٢٥، بالتزامن مع سداد ٣,٤ مليار دولار، إلى جانب تحويل التزامات قائمة بقيمة ١١ مليار دولار إلى استثمارات مباشرة طويلة الأجل، وفقًا لما أكده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء.

6 مليارات دولار تكلفة المشروع..

«مجمع السخنة للبتروكيماويات» أسرع طريق لتحول مصر من الاستيراد للتصنيع

كتبت/ مروة أبو المجد

تخطو مصر خطوات متسارعة نحو إعادة رسم خريطة صناعتها البتروكيماوية، مستهدفة التحول من دولة تعتمد على الاستيراد إلى مركز إقليمى للتصنيع والتصدير.

وفى هذا السياق، يمثل توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين هيئة قناة السويس وشركة Anchorage Investments لإنشاء مجمّع بتروكيماويات متكامل بالعين السخنة محطة محورية، تعكس توجه الدولة لتعظيم القيمة المضافة، ودعم الصادرات، وجذب الاستثمارات الكبرى فى القطاعات الصناعية الاستراتيجية.

يأتى مشروع مجمّع السخنة للبتروكيماويات ضمن رؤية متكاملة تستهدف تعزيز قدرات مصر الإنتاجية والتصديرية فى قطاع يُعد من أعمدة الاقتصاد الصناعي، وتركز المرحلة الأولى من المشروع على إنتاج البولى بروبيلين، أحد أهم مدخلات الصناعات التحويلية، إلى جانب إنتاج جانبى للهيدروجين، باستثمارات تقدر بنحو ٢ مليار دولار، فيما تصل التكلفة الإجمالية للمشروع بمراحله المختلفة إلى نحو ٦ مليارات دولار.

وأكد الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، أن المشروع يندرج ضمن استراتيجية الهيئة لتعظيم استغلال أصولها، وتنويع مصادر الدخل، ودعم التحول الصناعى داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بما يعزز موقعها كمركز صناعى ولوجستى عالمي.

ويأتى توقيع الاتفاقية ضمن حزمة مشروعات كبرى شهدها عام ٢٠٢٥، تستهدف تنشيط قطاع البتروكيماويات باعتباره ركيزة أساسية لدعم الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، إلى جانب تلبية احتياجات السوق المحلية.

كما أشارت تقارير دولية، إلى أن هذه الخطوة تمثل جزءًا من دفعة أوسع للاستثمار فى القطاع، مع ربط الطاقات الإنتاجية الجديدة بسلاسل الإمداد المحلية ومحاور الشحن العالمية عبر ميناء العين السخنة.

وتُقدَّر الطاقة الإنتاجية الحالية لقطاع البتروكيماويات فى مصر بنحو ٤,٥ مليون طن سنويًا، فيما تستهدف الدولة زيادتها بشكل ملموس خلال السنوات المقبلة، عبر إضافة ملايين الأطنان، بما يسد الفجوة بين الطلب المحلى والطموحات التصديرية، ويعكس هذا التوجه تسارع الدولة فى توقيع مشروعات كبرى لتعزيز تنافسية الصناعة المصرية.

ولا تقتصر أهمية مجمّع السخنة على المنتج النهائى فقط، بل تمتد إلى دوره فى تنشيط سلاسل الإمداد، حيث يتطلب المشروع توفير خامات أساسية مثل البروبان والبروبين، إلى جانب وحدات معالجة غاز، ومولدات هيدروجين، وبنية لوجستية متكاملة بحرية وبرية، ويعزز هذا التكامل القيمة المضافة للاقتصاد المصري، ويسهم فى تقليص فاتورة الواردات البتروكيماوية.

من ناحية أخرى، يُتوقع أن يخلق المشروع الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة خلال مرحلتى الإنشاء والتشغيل، مع الحاجة إلى برامج تدريب فنى وتقنى متقدمة.

وفى هذا الإطار، تعمل وزارة البترول والثروة المعدنية على زيادة الاستثمارات فى الحقول وعمليات الحفر لتأمين الإمدادات اللازمة للصناعات المحلية، حيث أعلن الوزير كريم بدوى عن خطط لحفر مئات الآبار خلال السنوات المقبلة.

ويعزز المشروع من جاذبية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التى استقطبت منذ عام ٢٠٢٢ استثمارات تُقدَّر بنحو ٨,٣ مليار دولار عبر أكثر من ٢٧٠ مشروعًا، ما يوفر بنية تحتية قوية تقلل المخاطر اللوجستية وتدعم توزيع الإنتاج للأسواق العالمية.

كما يفتح المشروع المجال أمام تكامل أكبر مع شركات محلية قائمة مثل ETHYDCO و MOPCO، التى تمثل نماذج ناجحة لمشروعات بتروكيماوية استطاعت تلبية الطلب المحلى والتوسع فى التصدير، ما يعزز بناء سلسلة قيمة صناعية متكاملة.

وأكد أحمد محرم، مؤسس Anchorage Investments، خلال تصريحات صحفية، أن التعاون يعكس رؤية مشتركة لبناء صناعات تصديرية عالمية المستوى، فيما شدد مسؤولون بالهيئة والوزارة على أن المشروع سيسهم فى تقليص الواردات وزيادة حصيلة النقد الأجنبى من خلال منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

ورغم الفرص الواعدة، يظل نجاح المشروع مرهونًا بضمان توافر الطاقة بأسعار تنافسية، والالتزام بالمعايير البيئية، وتطوير الكوادر البشرية، إلى جانب وضوح جداول التنفيذ والتمويل.

ومع متابعة تنفيذ المراحل الأولى خلال الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨، سيكون المشروع اختبارًا حقيقيًا لقدرة مصر على تحويل الاتفاقيات الاستثمارية إلى صناعة تصديرية قوية ومستدامة.

تفاؤل كبير من خبراء سوق المال..

أمنيات البورصة» من «بابا نويل» فى 2026»

كتب- طه نبيل

٢٠٢٦ عام يتطلع فيه المتعاملون بأسواق المال إلى أن يُشهد دفعة جديدة تعيد الحيوية للبورصة المصرية، وتعيدها إلى مكانتها الطبيعية باعتبارها أحد أقدم وأهم أسواق المال فى المنطقة العربية.

ويأمل المتعاملون أن تواصل مؤشرات البورصة المصرية مسارها الصاعد، بما يعكس تحسن أداء الاقتصاد الوطنى والنشاط الذى يشهده، لتكون البورصة مرآة حقيقية لحركة الاستثمار .

وتأتى هذه التطلعات فى وقت تتزايد فيه الحاجة إلى سوق مال أكثر عمقًا وكفاءة، قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم خطط النمو الاقتصادى .

وتعمل إدارة البورصة المصرية برئاسة الدكتور إسلام عزام على عدد من الملفات المحورية، التى تستهدف تطوير كفاءة السوق، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وزيادة عمق التداولات. وتشمل هذه الملفات تحديث نظام التداول الإلكترونى بالتعاون مع «ناسداك»، وتنشيط برنامج الطروحات الحكومية والخاصة، إلى جانب التوسع فى آليات وأدوات الاستثمار غير المفعّلة، مثل الشورت سيلينج وصانع السوق، فضلًا عن دراسة طرح البورصة كشركة، ومقترحات زيادة عدد ساعات التداول.

ومع تداخل هذه الملفات وتعدد أولوياتها، تتباين رؤى خبراء أسواق المال حول المسار الأنسب للنهوض بالسوق خلال العام الجديد، بين من يرى أولوية تعميق السوق وتنويع الأدوات الاستثمارية، ومن يؤكد ضرورة التوسع فى قاعدة الشركات المقيدة قبل أى تغييرات تتعلق بآليات أو زمن التداول.

وفى هذا السياق، استطلعت «البورصجية» آراء عدد من خبراء سوق المال حول أبرز الأولويات المطلوبة للنهوض بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٦.

زيادة ادوات الاستثمار

يرى إيهاب رشاد، نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر كابيتال للاستثمارات المالية، أن تنويع وزيادة أدوات الاستثمار يجب أن يكون على رأس أولويات البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٦، مؤكدًا أن تعميق السوق لا يتحقق فقط عبر الطروحات فقط ، بل يتطلب توفير منتجات استثمارية متنوعة تلبى احتياجات مختلف فئات المستثمرين، وتسهم فى جذب سيولة جديدة وتحسين كفاءة التسعير.

وأضاف رشاد أن تفعيل الآليات المؤجلة، وعلى رأسها الشورت سيلينج وصانع السوق، من شأنه دعم السيولة والحد من التقلبات الحادة، بما يعزز قدرة السوق على استيعاب المتغيرات الاقتصادية.

عمق السوق قبل زيادة ساعات التداول

ويرى إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفنى بشركة النعيم لتداول الأوراق المالية، أن الأولوية خلال عام ٢٠٢٦ يجب أن تنصب على تعميق السوق وزيادة عدد الشركات والأدوات المالية المتداولة، وليس على زيادة عدد ساعات التداول، مؤكدًا أن السوق المصرية ما زالت تعانى من محدودية العمق وحجم التعاملات.

وأوضح النمر أن عدد ساعات التداول الحالية كاف تمامًا لاستيعاب أحجام تداول تفوق المستويات الراهنة، فى ظل محدودية عدد الشركات النشطة بالسوق، مشيرًا إلى أن تجارب سابقة لزيادة زمن الجلسة لم تنعكس على معدلات السيولة أو النشاط، كما أن التداول خلال فترات تقليص زمن الجلسة، مثل شهر رمضان، لم يشهد فروقًا جوهرية فى الأداء.

وأكد النمر أن تفعيل الأدوات المالية الجديدة وزيادة عدد الشركات المقيدة يمثلان الطريق الحقيقى لتطوير السوق، معتبرًا أن زيادة ساعات التداول قد تكون خطوة منطقية فقط فى حال اتساع قاعدة الشركات المتداولة ودخول أعداد كبيرة منها إلى السوق مستقبلًا.

الطروحات والحوافز لجذب شركات جديدة

ويرى محمد جاب الله، عضو مجلس إدارة شركة رؤية لتداول الأوراق المالية، أن الاهتمام بالمنتجات المشتقة والطروحات الجديدة يمثل أولوية لتعزيز توازن السوق وزيادة جاذبيته للمستثمرين، معتبرًا أن هذه الأدوات تمثل "الفردة الموازية" لتحقيق استقرار السوق.

وأشار جاب الله إلى أن تحفيز الشركات الجديدة من خلال حوافز ضريبية أو تسهيلات من وزارة المالية يمكن أن يسهم فى إدخال المزيد من الشركات الجيدة إلى السوق، بما يزيد من السيولة ويوازن بين العرض والطلب، معربًا عن أمله فى أن تتحقق هذه الإجراءات خلال عام ٢٠٢٦ لتدعيم عمق السوق وزيادة تنوع الأدوات المتاحة أمام المستثمرين.

صانع السوق والقيد المزدوج

ويرى الدكتور محمد عبد الهادي، مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية، أن أهم أولويات إدارة البورصة خلال عام ٢٠٢٦ يجب أن تكون إنشاء صانع سوق فعال، مؤكدًا أن الهدف من ذلك هو حماية السوق من التذبذبات الناتجة عن تقلبات الأسواق العالمية، خاصة عمليات البيع الكثيف من قبل المستثمرين الأجانب، وضمان ضخ السيولة وزيادة أحجام التداول.

وأضاف عبدالهادى أن صانع السوق يجب أن يعمل على طمأنة المستثمرين وإضفاء ثقل على التداولات داخل سوق الأوراق المالية المصرية، مشددًا على أن هذه الخطوة تمثل أولوية تفوق الطروحات أو تحديث أنظمة التداول أو زيادة ساعات الجلسة فى المرحلة الحالية.

وأشار إلى أن التعاون بين البورصة المصرية وإقامة قيد مزدوج للشركات فى بورصات عربية يمكن أن يسهم فى زيادة قيم وأحجام التداول، وجذب مستثمرين عرب بشكل غير مباشر، بما يعزز نشاط السوق ويخلق حركة تداول إضافية.

كما أكد عبد الهادى أن زيادة عدد الشركات الكبيرة فى السوق، إلى جانب تعديل الأوزان النسبية لمؤشر الثلاثيني، من شأنه أن يقلل من سيطرة عدد محدود من الأسهم على مجريات السوق، ويعكس صورة أكثر توازنًا وواقعية لأداء سوق المال المصري.

البنوك والشركات تتجه لتأمين خزائنها..

الذهب رهان عالمى

كتب- محمود نبيل:

تشهد البنوك وشركات التداول توسعًا ملحوظًا فى مكاتب تداول المعادن النفيسة وقدرات التخزين والخدمات اللوجستية، فى سباق للاستفادة من الارتفاع التاريخى لأسعار الذهب هذا العام، وهو ما حوّل عالم تداول السبائك وتخزينها، الذى كان يُعد قطاعًا هادئًا، إلى أحد أكثر مجالات التمويل ربحية.

ومع موجة صعود قوية للذهب والفضة، قفزت إيرادات مكاتب تداول المعادن النفيسة لدى البنوك الكبرى بنسبة ٥٠٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، وفق بيانات شركة التحليلات Crisil Coalition Greenwich.

وقال كالوم مينز، مدير الأبحاث فى «كريسل»، إن «هناك مكاسب كبيرة هذا العام، والجميع يتعامل بقدر كبير من الهجومية»، مشيرًا إلى أن المعادن النفيسة أصبحت تشكل «نسبة أكبر من أعمال الأسواق الإجمالية» لدى البنوك الكبرى.

وبحسب كريسل، بلغت إيرادات تداول المعادن النفيسة لدى ١٢ بنكًا رائدًا نحو ١,٤ مليار دولار بين يناير وسبتمبر، ما يضع عام ٢٠٢٥ على مسار ليكون ثانى أفضل عام على الإطلاق لتداول الذهب، بعد عام ٢٠٢٠.

حتى البنوك التى كانت قد أغلقت سابقًا مكاتبها للمعادن النفيسة عادت مجددًا إلى القطاع، إذ وسّعت كل من «سوسيتيه جنرال» و«مورجان ستانلي» و«ميتسوي» فرقها المتخصصة هذا العام، وفق مشاركين فى السوق.

ولا يقتصر الزخم على البنوك فحسب، إذ يشهد القطاع منافسة متزايدة من خارج النظام المصرفي، مع اندفاع شركات غير مصرفية لتعزيز حصتها من السوق المتنامية. فقد عززت مصفاة «إم كيه إس بامب» السويسرية، ومنصة الخدمات المالية «ستون إكس»، والوسيط اللندنى «ماريكس» عمليات تداول السبائك لديها هذا العام.

وقال مايكل سكينر، رئيس قطاع المعادن فى «ستون إكس»، إن السوق يشهد «ديمقراطية متزايدة»، معتبرًا أن ارتفاع عدد المشاركين سيعود بالنفع على السوق ككل.

وأضاف أن الشركة، التى تمتلك بالفعل نشاطًا كبيرًا فى تجارة الذهب المادي، أطلقت هذا العام خزنة ذهب تابعة لبورصة «كومكس» فى نيويورك، كما تعمل على توسيع مصفاة سبائك فى المملكة المتحدة كانت قد استحوذت عليها العام الماضي.

فى نيويورك، تستطيع بعض الخزائن المعتمدة من بورصة «كومكس»: الاحتفاظ بالمعادن لتسليمها مقابل عقود كومكس الآجلة.

أما فى لندن، أكبر مركز عالمى لتداول الذهب المادي، حيث تتم تسوية أكثر من ٣٥ تريليون دولار من السبائك سنويًا، فيُشترط على البنوك الأعضاء فى نظام المقاصة بالسوق اللندنية امتلاك خزائن خاصة بها. ولا يوجد حاليًا سوى أربعة أعضاء مقاصة فقط فى سوق الذهب المعروف باسم «لوكو لندن».

وكان امتلاك الخزائن يُنظر إليه فى السابق على أنه نشاط ممل ومنخفض العائد، ما دفع بنوكًا مثل «باركليز» و«سكوتيابنك» إلى بيع خزائنها خلال السنوات الأخيرة. غير أن هذا النشاط عاد اليوم إلى دائرة الاهتمام مع الطفرة الحالية فى سوق الذهب.

اعتراض صغار السماسرة رغم تعزيز سيولة السوق..

مزايا مد ساعات التداول «للكبار فقط»

كتبت – حنان محمد :

عقدت البورصة المصرية لقاءً موسعًا مع ممثلى الهيئة العامة للرقابة المالية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، إلى جانب قيادات شركات السمسرة الأعضاء وأطراف السوق، لمناقشة عددًا من المقترحات الهادفة إلى تطوير آليات التداول ورفع كفاءتها.

واستعرض الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، خلال اللقاء، مقترح مدّ ساعات التداول لمدة ساعة إضافية، بحيث تبدأ جلسة التداول فى ٩:٣٠ صباحًا وتنتهى فى ٣:٠٠ عصرًا، ليصل إجمالى زمن التداول إلى خمس ساعات ونصف، بما يسهم فى زيادة أحجام التداول وتعزيز مستويات السيولة.

وأكد خبراء سوق المال لـ « البورصجية » أن قرار مد ساعات التداول ساعة إضافية سيعمل على جذب شرائح جديدة وأكبر من المستثمرين وخاصة العرب والأجانب، موضحين أنه بالرغم من إيجابيات هذا القرار إلا أن بعض شركات السمسرة الصغيرة تجد انه عبء عليها، حيث أن التكاليف الناتجه عن هذا القرار أكبر من الإيرادات وأنها قد تكون غير مؤهلة حاليًا، ورأوا أن التضارب بين مؤيد ومعارض طبيعى بالنسبة لقرار ينفذ لأول مرة.

وقال رامى حجازى خبير سوق المال أنه فى ظل سعى البورصة المصرية لزيادة عمق السوق كان من بعض المقترحات التى قدمتها البورصة هو زيادة ساعات التداول ساعة إضافية.

وأضاف أن هذا القرار جاء ما بين مؤيد ومعارض ولكن عند استعراض مزايا وسلبيات هذا القرار سنجد انه فى مصلحة السوق، حيث أن ايجابيات القرار أكثر من سلبياته حيث أن قرار مد ساعات التداول ساعة إضافية سيعمل على جذب شرائح جديدة وأكبر من المستثمرين وخصوصًا العرب والأجانب.

ورأى أن هذا القرار يعزز التقارب فى مواعيد التداول مع بعض البورصات الأخرى بالمنطقة وهذا سيعمل على زيادة حجم التداول وتعزيز السيولة بالسوق وزيادة عمق السوق ، كما أن زيادة حجم التداول سيترتب عليه تعزيز إيرادات الشركات، مما يعزز من وضع البورصة المصرية التنافسى مع البورصات الأخرى بالمنطقة، حيث أن المستثمرين غير المحليين دائما ما يتطلعون إلى الاستثمار فى الأسواق ذات العمق وان تكون بها حرية مالية أكبر فهذا القرار يساعد على جذب هذه الفئة من المستثمرين.

ورأى أن هذا القرار يحتاج إلى منتجات جديدة بالسوق بالتزامن مع تطبيقه للاستفادة بأكبر قدر من نجاح هذا القرار، مشيرا إلى أن بعض شركات السمسرة الصغيرة تجد أن هذا القرار عبء عليها من حيث أن تكون التكاليف أكبر من الإيرادات وأنها قد تكون غير مؤهلة حاليًا لأى منتجات جديدة تدخل على السوق، من حيث القدرة المالية وعدم القدرة على تحمل مصاريف إضافية دون تعظيم فى الايراد.

وأضاف أن هذا التضارب بين مؤيد ومعارض طبيعى بالنسبة لقرار ينفذ لأول مرة ولكن القرار فى مجمله قرار صائب لتعزيز السيولة وعمق السوق وتعظيم الإيراد سواء لشركات السمسرة أو الدولة ووضع البورصة المصرية فى مكانة تنافسية كبيرة كباقى البورصات بالمنطقة.

وتابع أن زيادة عمق السوق وتعزيز مكانة البورصة المصرية والرفع من كفائتها لن يأتى إلا ببعض القرارات الهامة وهذا يعد قرار مهم من ضمن هذه القرارات ولكن لضمان نجاحه لابد من إدخال منتجات جديدة بالتزامن مع تطبيقه حيث أن زيادة الوقت فقط لا تكفى ولكن المنتجات الجديدة ضامن مهم لنجاح هذا القرار.

وأوضح أحمد عبد الفتاح خبير سوق المال أن قرار مد ساعات التداول لمدة ساعة واحدة، مفيد للشركات الكبيرة والمتوسطه لأنه سيضيف لها العديد من التنفيذات، أما بالنسبة للشركات الصغيرة سيكون عبء إضافى.

وأضاف أن أثر القرار قصير الأجل إلى أن يتأقلم السوق عليه، مشيرًا إلى أن من ناحية الأفراد المتعاملين والموظفين سيكون مجهد وخاصة فى بداية الأمر نظرًا لأن طبيعه سوق المال تعتمد على العصف الذهنى والتركيز الشديد مما يجعله مرهق لهم.

رئيس البورصة يكشف:

استثمارات مجال التكنولوجيا المالية تتجاوز 200 مليار دولار

كتب- أحمد عبدالمنعم:

استعرض الدكتور إسلام عزام رئيس البورصة المصرية، دور التحول الرقمى فى تطوير الأسواق المالية، وتعزيز كفاءة التداول، وتوسيع قاعدة المستثمرين، لا سيما من فئة الشباب.

وأوضح رئيس البورصة خلال مشاركته فى مؤتمر كلية التجارة بجامعة عين شمس بشعار «الابتكار والتكنولوجيا المالية (FinTech)»، الثلاثاء الماضي، أن حجم الاستثمارات العالمية فى شركات التكنولوجيا المالية تجاوز ٢٠٠ مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، بمعدلات نمو سنوية تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪، بما يعكس التحول الهيكلى من النماذج التقليدية إلى الحلول الرقمية المتقدمة.

وأضاف أن مصر شهدت تطورًا ملحوظًا فى قطاع التكنولوجيا المالية، حيث ارتفع عدد الشركات العاملة فى هذا المجال إلى أكثر من ١٧٠ شركة، بالتوازى مع التوسع الكبير فى تطبيقات الدفع الإلكترونى والخدمات المالية الرقمية، التى أصبحت تخدم عشرات الملايين من المستخدمين، بما يدعم جهود الدولة فى تعزيز الشمول المالى والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

وأشار الدكتور إسلام عزام إلى أن عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يبلغ حاليًا نحو ٢٥٠ شركة موزعة بين السوق الرئيسى وسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، بإجمالى قيمة سوقية تقارب ٣ تريليونات جنيه (نحو ٦٢ مليار دولار)، محققة نموًا يتجاوز ٤٢٪ خلال عام ٢٠٢٥، وبنسبة نمو تراكمية بلغت نحو ٣٩٠٪ مقارنة بنهاية يوليو ٢٠٢٢، وهو ما يعكس تطور السوق وتعزيز دوره فى تمويل النمو الاقتصادي.

وأكد أن تطبيقات التكنولوجيا المالية أحدثت تحولًا جوهريًا فى هيكل المستثمرين، حيث ارتفع عدد المكودين الجدد إلى نحو ٢٧٦ ألف متعامل سنويًا بزيادة تقدر بـ ٢٠٪ عن العام السابق، مشيرًا إلى أن فئة الشباب تمثل نحو ٧٩٪ من إجمالى المستثمرين الجدد، بما يعكس نجاح الجهود المبذولة لزيادة الوعى المالى وجذب شرائح جديدة للسوق.

وأوضح رئيس البورصة، أن الإدارة انتهت من تحديث منصة التداول الأساسية الجديدة، والمقرر إطلاقها رسميًا خلال عام ٢٠٢٦، إلى جانب تطوير أكثر من ١٠ نظم دعم رئيسية، فى إطار خطة متكاملة لرفع كفاءة البنية التحتية الرقمية وتعزيز الجاهزية التشغيلية.

وأضاف أن استثمارات البورصة فى مجال التكنولوجيا سجلت نموًا بنسبة ١٠٠٪ خلال العام الماضي، بينما ارتفعت الاستثمارات المخصصة للأمن السيبرانى بنحو ٤٠٪، بما يعزز حماية الأنظمة واستدامة العمل فى بيئة رقمية آمنة.

ولفت إلى أن التحول الرقمى انعكس بشكل مباشر على كفاءة السوق وعمق التداول من خلال إدخال مجموعة من الأنظمة الرقمية المتخصصة، من بينها نظام تداول أدوات الدين الحكومية (GFIT)، ونظام شهادات الإيداع الدولية (GDR)، فضلًا عن تطبيق EGX Gate، الذى يوفر تجربة رقمية متكاملة للمستثمرين، ويسهم فى تقليص زمن تنفيذ العمليات، وتحسين مستويات الإفصاح والشفافية، ودعم اتخاذ القرار الاستثماري.

وتابع: أن البورصة المصرية تعمل حاليًا على تنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية، فى مقدمتها إطلاق سوق المشتقات المالية، والذى يتطلب تطويرًا تكنولوجيًا متقدمًا وتحديثًا مستمرًا للبنية الرقمية، إلى جانب دعم شركات السمسرة فى التوسع باستخدام الحلول الرقمية، بما يتماشى مع توجهات الدولة لتعزيز الشمول المالى وزيادة كفاءة الأسواق.

بين صندوق تكريم الشهداء و«مصر لتأمينات الحياة»..

«محافظ المركزى» يشهد توقيع عقد شراكة لتنفيذ مبادرة «مصر معكم»

شهد حسن عبدالله محافظ البنك المركزى المصري، واللواء الغالى رئيس مجلس إدارة صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم، والدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مراسم توقيع عقد شراكة بين الصندوق وشركة مصر لتأمينات الحياة لتنفيذ المبادرة، والتى استُهلت بالوقوف دقيقة حداد تكريمًا لأرواح شهداء مصر الذين قدّموا أرواحهم دفاعًا عن أمنها واستقرارها وتاريخها الحضارى المجيد.

ويأتى ذلك فى ضوء توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية، بإطلاق مبادرة «مصر معاكم» لتقديم الرعاية اللازمة لأبناء القصّر لشهداء وضحايا ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية من أبناء القوات المسلحة والشرطة، والضحايا المدنيين، والمصابين القصر من المدنيين، وذلك حرصاً من الدولة على دعم هذه الفئات تقديرًا لتضحياتهم الغالية من أجل الوطن.

وبحسب بيان المركزى اليوم، فقد قام بتوقيع عقد المبادرة اللواء أحمد محمد الأشعل المدير التنفيذى للصندوق، ومصطفى القماش العضو المنتدب للشركة، وذلك فى حضور لفيف من قيادات البنك المركزى وهيئة الرقابة المالية وصندوق تكريم الشهداء و شركة مصر لتأمينات الحياة..

وقال حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصري، إن هذه المبادرة تأتى تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية بتوفير كل سبل الدعم لأسر الشهداء والضحايا والمصابين، وفى مقدمتهم أبنائهم القصر والمصابين القصر، تقديرًا لتضحياتهم الغالية التى قدّموها ليحيا الشعب المصرى فى سلام وأمن وازدهار.

وأضاف أن البنك المركزى المصرى والقطاع المصرفى لن يدخروا جهدًا فى مواصلة دعم المبادرات التى من شأنها تعزيز موارد الصندوق وتمكينه من أداء رسالته النبيلة تجاه أسر الشهداء والمصابين، بما يضمن لهم الرعاية الكريمة والمستحقة.

وأكد اللواء الغالى على حرص القيادة السياسية ومؤسسات الدولة على تقديم كافة سبل الرعاية لأسر الشهداء والمصابين حرصاً من الدولة على رعاية أبنائها من أسر الشهداء والمصابين.

وأوضح أنه سيتم البدء فى تنفيذ المبادرة إعتبارًا من الأول من يناير المقبل على أن يتم الصرف للمستحق نفسه عند بلوغة سن ٢١ عام ويتم الصرف مرتين فى العام ، كل من بلغ ٢١ عام حتى ٦/٣٠ يصرف له فى الأسبوع الأول من شهر يوليو وكل من أتم سن ٢١ عام حتى ٣١ ديسمبر يصرف فى الإسبوع الأول من يناير كما يقوم الصندوق بضم أى حالات جديدة لا قدر الله للمبادرة فور ضمهم للصندوق بنفس الميزات .

وقال محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن الهيئة قامت بإعفاء المبادرة من كافة العمولات والمصروفات وأن دور الهيئة لا يقتصر على الإشراف والتنظيم، وإنما يمتد لضمان أن تدار هذه المبادرة بأعلى درجات الكفاءة والحوكمة، بما يحقق أفضل عائد ممكن للأبناء القُصّر، ويحفظ حقوقهم ومستقبلهم، ويمنحهم الأمان الذى يستحقونه.

وقال مصطفى القماش، العضو المنتدب التنفيذى لشركة مصر لتأمينات الحياة، عن اعتزازه بالمشاركة فى هذه المبادرة، مؤكدًا أنها أقل ما يمكن تقديمه لأبناء شهداء الوطن، تقديرًا لتضحياتهم العظيمة.

متوافق مع الشريعة..

saib يشارك فى تحالف ضخم لتمويل «المراسم» بـ8.9 مليار جنيه

شارك بنك saib فى تمويل مشترك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة ٨,٩ مليار جنيه لصالح شركة المراسم الدولية للتطوير العمرانى بهدف تمويل جزء من المتبقى من التكلفة الاستثمارية لمشروع فيفث سكوير.

قاد التحالف بنك مصر بصفته المرتب الرئيسى الاولي، مسوق التمويل، وكيل التمويل، وكيل الضمان، وبنك الحساب، وضم كلاً من بنك الشركة المصرفية العربية الدولية – saib، ميد بنك، بنك البركة، البنك المصرى لتنمية الصادرات، بنك التعمير والإسكان، بنك التنمية الصناعية، البنك الزراعى المصري، البنك العقارى المصرى العربي، وبنك نكست وذلك بصفتهم بنوك مشاركة.

وقد سبق ان قام التحالف المصرفى بإتاحة تمويل مشترك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فى حدود مبلغ ٥,٩ مليار جنيه مصرى لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع فيفث سكوير بالقاهرة الجديدة وبذلك يصبح أجمالى قيمة التمويل الممنوح مبلغ ٨,٩ مليار جم.

وقالت الدكتورة أمانى سمير، مساعد العضو المنتدب لقطاعات الائتمان المركزى والاستثمار بنك saib، إن التمويل يأتى ضمن استراتيجية البنك التى تستهدف تنويع أدوات التمويل وتوسيع قاعدة عملائه.

وأشارت إلى أن البنك يسعى من خلال هذه الخطوة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع التركيز على تمويل مختلف المشروعات التنموية الكبرى كثيفة العمالة، التى تساند خطط الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

فيما أوضح محمد صبري، رئيس مجموعة قطاعات الائتمان المركزى بالبنك، أن هذه الخطوة تأتى فى إطار رؤية البنك لدعم المشروعات الاستراتيجية فى قطاع التطوير العقاري، باعتباره أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تم توقيع عقد التمويل، وقد قام بالتوقيع على عقد التمويل كلا من عمرو دمرداش بصفته رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر، و إيمان أبو زيد بصفتها رئيس قطاع الائتمان بميد بنك، ومحمد صبرى بصفته رئيس مجموعة قطاعات الائتمان المركزى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية – saib، ومصطفى العروسى بصفته نائب الرئيس التنفيذى بنك البركة – مصر – محمد مشالى بصفته رئيس مجموعة التمويل المصرفى وعضو مجلس الإدارة بالبنك المصري.

لتنمية الصادرات، وتامر نجم مساعد العضو المنتدب لائتمان المؤسسات والقروض المشتركة والخزانة ببنك التعمير والإسكان، و سمر عبد الخالق بصفتها الرئيس التنفيذى لائتمان الشركات الكبرى والقروض المشتركة ببنك التنمية الصناعية، و وائل حسن بصفته رئيس مجموعة المعاملات الإسلامية بالبنك الزراعى المصري، و عاصم البنوى بصفته الرئيس التنفيذى لمجموعة الائتمان بالبنك العقارى المصرى العربي، و شيرين الجزار بصفتها رئيس قطاع تمويل الشركات الكبرى وبنوك الاستثمار المؤسسات المالية ببنك نكست التجاري.

كما المهندس خالد محمد عوض بن لادن بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المراسم الدولية للتطوير العمراني، وقد حضر التوقيع لفيف متميز من قيادات البنوك المشاركة فى التمويل والشركة.

ويُعد مشروع فيفث سكوير بالقاهرة الجديدة مشروعاً متكاملاً يضم منطقة سكنية (شقق وفيلات) ومناطق خدمية وتجارية بالإضافة الى وحدات سكنية فندقية تحت اسم "ليك ريزيدانس" المزمع ادارتها من جانب شركة روتانا لإدارة الفنادق ويقع المشروع على قطعة أرض بمساحة (١٥٨) فدان على طريق التسعين الشمالى فى القاهرة الجديدة.

«ميرا يوسف» رئيسًا لمجموعة الاتصال المؤسسى فى «البنك الزراعى»

انضمت ميرا يوسف إلى البنك الزراعى المصري، رئيسًا لمجموعة الاتصال المؤسسي، فى خطوة تأتى ضمن خطة البنك الشاملة لإعادة الهيكلة واستقطاب الكفاءات المتميزة، بهدف تطوير منظومة الاتصال المؤسسى وتعزيز الصورة الذهنية للبنك.

وتتمتع ميرا يوسف بخبرة مصرفية ومهنية واسعة تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا فى مجالات التسويق، والاتصال المؤسسي، والمسؤولية المجتمعية، وقد أسهمت خلال مسيرتها المهنية فى بناء وتطوير استراتيجيات اتصال فعّالة داخل عدد من كبرى المؤسسات المالية، ما ساهم فى تعزيز العلامات المؤسسية وترسيخ حضورها لدى السوق المحلى والعربي.

وقبل انضمامها إلى البنك الزراعى المصري، شغلت يوسف مناصب قيادية بارزة فى قطاعات التسويق والاتصال المؤسسي، أبرزها رئيس قطاع التسويق والاتصال المؤسسى ببنك الإمارات دبى الوطنى مصر.

وتولت مسؤوليات مباشرة عن إدارة الحملات الاستراتيجية، وتطوير الهوية المؤسسية، والإشراف على برامج المسؤولية المجتمعية، إلى جانب بناء علاقات مؤسسية قوية مع وسائل الإعلام والشركاء الاستراتيجيين.

ويأتى تعيين ميرا يوسف ضمن توجه البنك الزراعى المصرى نحو تطوير الهيكل التنظيمى ورفع كفاءة منظومة الاتصال المؤسسي، بما يتماشى مع خطط التطوير المؤسسى ودعم أهداف البنك التنموية والاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

تدفقات قياسية فى تحويلات المصريين بالخارج

تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج تقفز خلال أول ١٠ أشهر من العام الحالى ٤٢,٨٪ إلى نحو ٣٣,٩ مليار دولار مقابل نحو ٢٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

بحسب بيان البنك المركزى المصرى ، فإن تحويلات المصريين بالخارج ارتفعت خلال شهر أكتوبر ٢٦,٢٪ على أساس سنوى إلى نحو ٣,٧ مليار دولار مقارنة بنحو ٢,٩ مليار دولار خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٤.

عادت تدفقات تحويلات المصريين بالخارج مجددا إلى شرايينها الأساسية فى البنوك والصرفات بعد القضاء على السوق السوداء وضبط سعر الصرف.

بنك القاهرة يشارك فى فعاليات الشمول المالى احتفالاً باليوم العالمى لذوى الهمم

شارك بنك القاهرة فى فعاليات الشمول المالى المخصّصة لـ ذوى الهمم، التى نظمها البنك المركزى المصرى احتفالاً باليوم العالمى لذوى الهمم.

وجاءت مشاركة بنك القاهرة تأكيداً لحرص البنك على توفير خدمات ومنتجات مالية ميسّرة تلبى احتياجات ذوى الهمم دون أى متطلبات إضافية، بما يسهم فى توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات البنك.

وخلال فعاليات الحملة، قدم بنك القاهرة مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات البنكية بمزايا وعروض مجانية، تشمل فتح حسابات «وفر» بدون أى مصاريف ودون حد أدنى، إلى جانب إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً وبطاقات «ميزة» مجاناً، بالإضافة إلى الإصدار المجانى لمحفظة «قاهرة كاش» وإتاحة الاشتراك فى خدمتى الإنترنت والموبايل البنكى دون رسوم. كما يتيح البنك فتح حسابات وفر الجارى لأصحاب النشاط الاقتصادى و«بيزنس» لأصحاب الشركات والمنشآت متناهية الصغر دون حد أدنى، مع إصدار مجانى لبطاقة ميزة للخصم المباشر.

وواصل بنك القاهرة تعزيز دعمه لذوى الهمم عبر تهيئة مجموعة من فروعه على مستوى الجمهورية لتصبح أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم؛ حيث جرى تجهيز الفروع بممرات مخصّصة لتسهيل الوصول إليها وإلى ماكينات الصراف الآلى، إلى جانب تدريب الموظفين على أساسيات لغة الإشارة وتخصيص أرقام انتظار خاصة لذوى الهمم بما يسهم فى تقليل مدة انتظارهم داخل الفروع.

كما وفر البنك النماذج البنكية بطريقة برايل، إضافة إلى إتاحة مواصفات المنتجات والشروط والأحكام على أسطوانات CD وكذلك عبر موقعه الإلكتروني، لضمان سهولة الوصول إلى المعلومات والخدمات المصرفية.

«مؤسسة بنك مصر» تدعم مستشفيات «جامعتى سوهاج وطنطا» بـ 75.5 مليون جنيه

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتوقيع مذكرتى تفاهم مع جامعتى سوهاج وطنطا بقيمة ٧٥,٥ مليون جنيه استجابة للحاجة الملحة لتطوير الخدمات الطبية والجراحية بتلك المستشفيات التى تستقبل آلاف المرضى سنويا من محافظات الصعيد والدلتا.

وقام عصام الوكيل «رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة بنك مصر غير التنفيذي» بتوقيع مذكرتى التفاهم مع الدكتور حسان حمدى عبدالرحمن نعمان رئيس جامعة سوهاج والدكتور محمد حسين محمود رئيس جامعة طنطا الذى قام بتفويض الدكتور محمد سيد حنتيرة عميد كلية الطب ورئيس مجلس إدارة المستشفيات الجامعية بجامعة طنطا.

وبموجب مذكرة التفاهم مع جامعة سوهاج، تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع دعما بمبلغ٤٨,٥ مليون جنيها لتجهيز جناح الحضانات والرعاية المركزة بمستشفى الأطفال الجامعى الجديد بالجامعة.

كما تقدم المؤسسة بموجب مذكرة التفاهم مع جامعة طنطا مبلغ ١٥ مليون جنيه لاستكمال احتياجات تجهيز جناح الرعاية المركزة بنحو ١٥ غرفة رعاية مركزة بمستشفيات جامعة طنطا التعليمى العالمي.

وكذلك مبلغ ١٢ مليون جنيه لاستكمال تطوير جناح الرعاية المركزة والعمليات بتجهيز عدد ١٠ سرير عناية مركزة وعدد ٣ غرف عمليات بمستشفى الجراحات الجديدة بجامعة طنطا، بما يساهم فى رفع كفاءة القطاع الصحى بسوهاج وطنطا، ويعزز من سرعة تقديم الرعاية الصحية للمرضى.

وقال لدكتور حسان النعمانى «رئيس جامعة سوهاج إن الإسهامات السابقة للمؤسسة فى دعم العديد من الوحدات بمستشفيات جامعة سوهاج؛ وهى (قسم الحالات الحرجة للأطفال، ووحدة الكلى الصناعي، وحدة الرعاية المركزة، وحدة الكبد والجهاز الهضمي).

وأشار إلى أن الدعم الحالى الذى يتمثل فى تجهيز جناح الحضانات والرعاية المركزة بمستشفى الأطفال الجامعى الجديد، والذى سيسهم فى تجهيز عدد ١٩ حضانة بمشتملاتها و٣٤ سرير رعاية بوحدة الرعاية المركزة، يعتبر تكليلا لجهود المؤسسة والتى سينتج عنها افتتاح المستشفى رسميا لتكون المستشفى الوحيدة المتخصصة للأطفال بالصعيد وهى مجهزة بأفضل الأجهزة المتطورة.

وأشار الدكتور محمد حسين محمود رئيس جامعة طنطا، إلى أن مستشفيات طنطا الجامعى تستقبل متوسط ٣ ملايين حالة سنويا، فضلا عن إجراء عدد ٦٠٠٠ حالة مناظير سنويا كما تحتوى على وحدة قسطرة قلب تقوم بإجراء ٤٠٠ حالة سنويا ويوجد بالمستشفى عدد ١٨ غرفة عمليات تقوم بإجراء جميع أنواع الجراحات الدقيقة والمتخصصة فى جميع التخصصات بمعدل ٣٠٠٠ حالة سنويا وقسم الأشعة المتخصصة لجميع أنواع الأشعة بمعدل ٤٠٠٠٠ حالة سنويا.

وقال محمد سيد حنتيره عميد كلية الطب ورئيس مجلس إدارة المستشفيات الجامعية بجامعة طنطا إن مستشفيات جامعة طنطا؛ يبلغ عدد المترددين على العيادات الخارجية بها ٧٤٢٣٨ مريض، كما يتردد على الوحدات الخاصة ٣٣٤٥٨ وعدد حالات القسم الداخلى ٦٢٨٢.

كما يبلغ عدد حالات الرعاية المركزة ٦٣٣٤ والأطفال بالحضانات ٢٢٥ وجلسات الغسيل الكلوى ٦٣٣٩ ويتردد لعلاج نفقة الدولة ٢٢٨٢٨ سنويا.

مع قرب استحقاق ذات العائد 27%..

5 خيارات لإعادة استثمار «فلوس الشهادات»

كتبت- منال عمر:

للمرة الثانية يحين أجل استحقاق الشهادات مرتفعة العائد ذات أجل سنة ٢٣,٥٪ للعائد الشهرى و٢٧٪ للعائد السنوى فى مطلع يناير المقبل حتى استحقاق آخر أجل فيها بأبريل المقبل بحصيلة تتجاوز تريليون جنيه.

كان البنكان الحكوميان قد طرحا، فى يناير ٢٠٢٤، شهادات ادخار لمدة عام بعائد ثابت بلغ ٢٣,٥٪ يُصرف شهريًا و٢٧٪ يُصرف سنويًا، بهدف إعادة امتصاص السيولة الناتجة عن استحقاق الشهادات المماثلة ذات العائدين ٢٢,٥٪ و٢٥٪.

وقد تم تجديد أغلب الحصيلة فى يناير الماضى قبل أن يحين ثانى تجديد فيها خلال الأيام المقبلة لكن دون شهادة مماثلة لها فى البنكين.

حتى الآن لم يعلن البنكان الحكوميان عن طرح شهادة جديدة أجل سنة بسعر فائدة مميز لتحفيز العملاء على إعادة حصيلة الشهادة المستحقة فى البنكين مجددا بل كل تشير كل التصريحات إلى عدم طرح أسعار فائدة مميزة عن القائمة حاليا.

محمد الإتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، كان وجه نصيحة قبل أيام نصيحة لعملاء الشهادات مرتفعة العائد التى سيحين أجلها بإعادة استثمار حصيلتها فى شهادات البنك الأهلى قبل انخفاض سعر الفائدة المتوقع.

ويطرح الأهلى ومصر نوعين فقط من الشهادات النوع الأول يتمثل فى شهادة بعائد متدرج، حيث تمنح ٢٣٪ فى السنة الأولى، و١٨,٥٪ فى السنة الثانية، و١٤٪ فى السنة الثالثة، ويبلغ متوسط العائد خلال مدة الشهادة نحو ١٧٪.

أما النوع الثانى فهو شهادة بعائد ثابت يبلغ ١٧٪ سنويًا لمدة ثلاث سنوات دون أى تغيير، ويُصرف العائد شهريًا، وفق ما قاله الإتربي.

«البورصجية» تقدم الخيارات والبدائل المتاحة أمام العملاء لإعادة استثمار حصيلة الشهادات مجددًا.

شهادات الادخار

يرى محمد عبد العال الخبير المصرفى، إن شهادات الادخار ستكون الخيار الأول لأغلب العملاء لإعادة استثمار حصيلة شهاداتهم فيها مجددا سواء فى بنكى الأهلى ومصر أو البنوك الأخرى.

وأرجع ذلك إلى عدة عوامل منها أن العائد على الشهادات لا يزال جاذب للعملاء ومرتفع بجانب دورية صرف العائد المنتظمة دون أى مخاطر تذكر.

ويتفق محمود نجلة المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية مع عبد العال فى استمرار جاذبية الشهادات فى عيون العملاء خاصة الذين يبحثون عن دورية صرف عائد منتظم.

صناديق النقد الثابت

وأشار إلى أن صناديق النقد الثابت تنافس أيضا الشهادات فى أسعار العائد المرتفعة التى وصلت حاليا إلى نحو ١٩,٥٪ مما يجعلها أحد الخيارات الآمنة والجاذبة أمام العملاء.

وأكد أن هذه الصناديق تعطى عائد منتظم وأمن ويمكن للمستثمر بيع أى وثائق له فى الصندوق من ثانى يوم الشراء.

أذون الخزانة

وترى سهر الدماطى نائبة رئيس بنك مصر سابقا، أن أذون الخزانة من أفضل بدائل الاستثمار المتاحة أمام عملاء شهادات ٢٧٪ وذلك لعائدها المميز وعدم وجود أى مخاطر بجانب صرف العائد مقدما من ثانى يوم الشراء.

وأوضحت أن الأذون تناسب كافة العملاء الذين يبحثون عن أوعية ادخار بعائد مميز وعلى آجال قصيرة ومتوسطة.

ووصل سعر العائد على أذون الخزانة فى آخر عطاء له بين ٢٥,٣٪ و٢٥,٩٪ وفق أجل كل أذون.

ووتتراوح آجال أذون الخزانة التى تعد إحدى الأدوات المالية المتاحة فى يد وزارة المالية لجمع سيولة لسد عجز الموازنة بين ٣ و٦ و٩ أشهر وسنة.

بحسب محمد عبد العال، فإن أذون الخزانة قد تجذب بعض الحصيلة من الشهادات المستحقة نظرا لعائدها المرتفع لكن لن تتفوق على الشهادات بسبب قصر آجالها مقارنة بالشهادات ذات أجل ٣ سنوات.

وتوقع أن تجذب الشهادات القائمة بالبنوك حاليا نحو ٦٠٪ من إجمالى حصيلة ٢٧٪ وأن تجذب الأذون نحو ٢٠٪ والباقى بين سواق المال والصناديق النقدية وجزء ظفيف فى الذهب والعقارات.

شراء الذهب

يرى المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية أن الذهب مرشح بقوة للارتفاع خلال الفترة المقبلة مما يجعله خيارا متاحا أمام عملاء الشهادات ٢٧٪.

لكن الذهب يتماشى أكثر مع العملاء الذين لا يبحثون عن عائد سريع فهو يحتاج إلى فترة زمنية لجنى مكاسب من الاستثمار فيه، وفق نجلة.

أما محمد عبد العال، فيرى أن الاستثمار فى الذهب لن يتناسب مع طبيعة عملاء البنوك حيث لا يعطى عائد منتظم مثل الشهادات مما يجعله فى المرتبة الأخيرة.

الاستثمار فى العقارات

اتفق محمد عبد العال ومحمود نجلة حول أن العقار يعد واحدا من الملاذات الآمنة والتحوط من التضخم لكن لا يدر عائد منتظم أو سريع.

وأوضح عبد العال أن العقار من الصعب تسييله فى حال احتياج العميل لسيولة على عكس الشهادات التى يمكن استرداد أصل الأموال بعد مرور ٦ أشهر على شرائها.

وأوضح نجلة أن أسعار العقارات حاليا تمر بأزمة بسبب المبالغة فى التسعير منذ ٢٠٢٤ مما يجعله غير مناسب لعملاء الشهادات.

بقيادة «الأهلى المصري» و CIB و«مصر»..

تحالف 8 بنوك لتمويل «أورانج مصر» بقيمة 8 مليارات جنيه

قام البنك التجارى الدولى - مصر CIB بقيادة تحالف مصرفى مكون من ٨ بنوك لتقديم قرض مشترك بقيمة ٨ مليارات جنيه مصرى لمدة ٦ سنوات لصالح شركة أورانج مصر للاتصالات، إحدى أبرز شركات الاتصالات فى السوق المصري.

وتتمثل البنوك المشاركة فى القروض فى بنك مصر والإسكندرية، التابع لقطاع البنوك الدولية بمجموعة «إنتيسا سان باولو» والأهلى المصرى والتجارى وفا بنك إيجيبت وكريدى أجريكول مصر والإمارات دبى الوطنى - مصر وإتش إس بى سى مصر.

وجاءت هذه الصفقة لتعكس الثقة الراسخة من الشركات العالمية فى قدرة القطاع المصرفى المصرى على توفير الحلول التمويلية اللازمة لدعم خطط التوسع والاستثمار فى القطاعات الحيوية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات والبنية التحتية الرقمية.

ويتمثل الغرض الرئيسى للتمويل فى دعم تطوير البنية التحتية للاتصالات والرقمنة فى مصر وسيتم استخدام التسهيل المشترك لتمويل النفقات الرأسمالية، مما يمكّن الشركة من الحفاظ على ريادتها فى تقديم خدمات الاتصالات المتطورة لملايين العملاء فى جميع أنحاء البلاد.

كما سيدعم التمويل استثمارات أورانج مصر المستمرة فى البنية التحتية والتحول الرقمى وإطلاق خدمات الجيل التالى فى جميع أنحاء مصر.

وتثبت الصفقة اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلى وثقتها بالعمل مع البنوك المحلية من بين مجموعة المقرضين. ويأتى ترتيب هذا التمويل المشترك دعما لقطاع الاتصالات فى مصر والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات العاملة بالسوق المصري.

وقد تم توقيع عقد التمويل بحضور قيادات البنوك المشاركة فى التمويل إلى جانب عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة أورانج، بالإضافة الى أعضاء فرق العمل من كافة الأطراف.

وقال عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى بالبنك التجارى الدولي، إن هذه الصفقة تُعد نموذجًا متكاملا للتمويل الهيكلى الذى يعكس الخبرة العميقة وقدرتنا على تصميم وتنفيذ حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع احتياجات كبرى الشركات المحلية والعالمية العاملة فى السوق المصرى تاكيدا على الدور القيادى الذى يضطلع به البنك فى قيادة وتنظيم الصفقات التمويلية الكبرى، خاصة فى القطاعات الحيوية ذات التأثير الاستراتيجي.

ويأتى على رأسها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذى يُعد أحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمى ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

وأضاف الجنايني أن هذا التحالف يمثل تأكيدًا على قوة ومتانة القطاع المصرفى المصرى وقدرته على توفير تمويلات طويلة الأجل لدعم خطط التوسع والاستثمار للشركات الكبرى، رغم التحديات الاقتصادية العالمية، وهو ما يعكس بيئة مصرفية مستقرة وقادرة على جذب ثقة الشركات متعددة الجنسيات.

وأكد أن CIB لا يقتصر دوره على توفير التمويل فقط، بل يمتد ليشمل تقديم الاستشارات المالية وبناء شراكات استراتيجية طويلة الأجل تقوم على فهم عميق لاحتياجات العملاء ورؤية واضحة لمستقبل أعمالهم.

وأشار الجنايني إلى أن CIB يولى اهتمامًا خاصًا بدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير البنية التحتية الرقمية، لما لها من دور محورى فى تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشمول المالي، ودعم جهود الدولة فى تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة والتحول الرقمي.

واختتم تصريحه بالتأكيد على التزام CIB المستمر بدعم الشركات الرائدة ذات الخطط الطموحة للنمو، معربًا عن ثقته فى أن هذا التمويل سيسهم بفاعلية فى تعزيز القدرات التشغيلية والتنافسية لشركة أورانج مصر للاتصالات، وتحقيق قيمة مضافة مستدامة لكافة الأطراف المعنية.

وقال هشام عكاشه - الرئيس التنفيذى لبنك مصر -إن مشاركة بنك مصر فى هذا التمويل المشترك تأتى فى إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، والتى تستهدف تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة تلبى احتياجات العملاء وتدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما يسهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية الشاملة.

وأشاد عكاشه بالتعاون المثمر والبنّاء بين بنك مصر وكافة البنوك المشاركة فى التمويل، والذى أسفر عن إتمام التمويل بنجاح، مؤكدًا الدور المحورى الذى يقوم به القطاع المصرفى المصرى فى دعم الاقتصاد القومي، لا سيما فى القطاعات الاستراتيجية ذات التأثير المباشر، وعلى رأسها قطاع الاتصالات.

وأوضح عكاشة أن شركة أورانج مصر للاتصالات تُعد من أبرز الشركات العاملة فى هذا القطاع الحيوي، وأن هذا التمويل المشترك سيمكّنها من تحقيق نمو مستدام، وتعزيز قدرتها التنافسية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة بالسوق المصرية، بما يواكب متطلبات التطور التكنولوجى ويخدم خطط الدولة للتنمية.

وأضاف عكاشه أن بنك مصر يواصل القيام بدوره كمحفّز رئيسى للتنمية الوطنية والاستراتيجية، انطلاقًا من إيمانه الراسخ بأهمية الاستدامة، ودعم التطوير المستمر، وتعزيز الشراكات الفعّالة التى تسهم فى بناء اقتصاد قوى وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

وقال محمد الأتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، إن التمويل المشترك متوسط الأجل بقيمة ٨ مليارات جنيه لصالح شركة أورانج مصر للاتصالات يأتى تأكيدًا على الدور المحورى الذى يضطلع به البنك الأهلى المصرى كأحد البنوك الرائدة فى السوق المصرفية.

وأضاف أن هذا التمويل يعكس النهج الاستراتيجى للبنك الأهلى المصرى فى دعم شركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة فى الصناعات الرئيسية، ويمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محورًا استراتيجيًا لتحقيق التحول الرقمى الشامل وأهداف الشمول المالى فى مصر.

وأعرب الأتربى عن سعادته بالتعاون الفعّال بين تحالف البنوك الثمانية المشاركة فى التحالف وكذا شركة أورانج مصر للاتصالات، لترتيب هذا التمويل المشترك لمدة ٦ سنوات.

وأوضح أن التمويل سيسهم فى التوسعات الرأسمالية وتطوير الخدمات المتقدمة التى تقدمها الشركة فى ظل الطفرة الكبرى فى مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وأكد أن هذا التمويل يتيح لشركة أورانج الاستخدام الأمثل للسيولة ويوفر لها مرونة مالية فى إدارة تدفقاتها النقدية، وهو ما يعكس قدرة القطاع المصرفى المصرى على المساهمة بفاعلية فى توفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم فى تطوير الخدمات التى تقدمها الشركات الكبرى، وتعزيز قدرتها التنافسية فى السوق المحلى والإقليمي.

وأضاف معاوية الصقلي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب: «يفخر التجارى وفا بنك إيجيبت بدعم نمو الأعمال فى مختلف القطاعات داخل السوق المصرية، بما فى ذلك قطاع الاتصالات الحيوي. وتأتى مشاركتنا فى هذا القرض المشترك تأكيدًا لالتزامنا المتواصل بدعم مشروعات البنية التحتية فى مصر. ونعتز بعلاقتنا الممتدة مع شركة أورانج، ونؤكد استمرار البنك فى تقديم كل سبل الدعم لنجاحهم.

«مؤسسة البنك التجارى» تفتتح مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بمستشفى جامعة أسوان

افتتحت مؤسسة البنك التجارى الدولى مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بمستشفى جامعة أسوان، ضمن مشروع يهدف إلى الارتقاء بجودة الرعاية الصحية المقدمة لأطفال صعيد مصر، فى إطار التزامها بدعم القطاع الصحى وتطوير الخدمات الطبية المتخصصة للأطفال.

ويأتى المشروع بالشراكة مع مستشفى جامعة أسوان، حيث تم تجهيز مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بأحدث الأجهزة والتقنيات الطبية المتطورة التى تضاهى مثيلاتها فى كبرى المراكز العالمية، ليُعد أول مركز من نوعه فى صعيد مصر يمتلك هذه الإمكانيات المتقدمة.

ويضم المركز أيضا جهاز الملاح الجراحى Neuronavigation والذى يُعد تقنية متقدمة فى جراحات أورام المخ، تعتمد على التوجيه اللحظى بالصور ثلاثية الأبعاد لتحديد الورم بدقة، واختيار المسار الأمثل، مما يقلل التدخل الجراحى ويحسن أمان ونتائج العملية إلى جانب أجهزة محاكاة جراحية (Simulator) تُستخدم فى إجراء العمليات الدقيقة بأعلى درجات الأمان، إلى جانب دورها فى تدريب وتأهيل الأطباء ورفع كفاءة الكوادر الطبية المتخصصة.

ومن المتوقع أن يسهم المركز فى تقديم خدمات طبية متقدمة لنحو ١٦٠٠ طفل سنويًا، بما يعزز فرص العلاج الآمن والدقيق، ويدعم منظومة الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال فى محافظات الصعيد، وقد بلغ إجمالى تمويل المشروع ٣٣ مليون جنيه مصري.

وشهد حفل الافتتاح حضور قيادات مؤسسة البنك التجارى الدولي، يتقدمهم السيدة نادية حسني، الأمين العام لمجلس أمناء مؤسسة البنك التجارى الدولي، والمهندس شريف السعيد، مدير مؤسسة البنك التجارى الدولي، إلى جانب الأستاذة إيرينى صفوت، مخطط أول برامج بالمؤسسة، والأستاذ هشام سمير، مسؤول المراقبة والتقييم بمؤسسة البنك التجارى الدولي.

كما حضر من كلية الطب جامعة أسوان كل من الأستاذ الدكتور لؤى سعد الدين نصرت، رئيس جامعة أسوان، ولدكتور محمد زكى الدهشوري، عميد كلية الطب، والدكتور خالد إسماعيل، رئيس قسم جراحة المخ والأعصاب، والأستاذ الدكتور أحمد هانى عبد العليم مدرس جراحة المخ والأعصاب، والأستاذ الدكتور أشرف أحمد معبد وكيل كلية الطب لشئون البيئة.

وفى كلمته خلال حفل الافتتاح، أكد المهندس شريف السعيد، مدير مؤسسة البنك التجارى الدولي، أن المشروع يعكس رؤية المؤسسة فى إحداث أثر مستدام فى قطاع الصحة، قائلًا:

"نؤمن فى مؤسسة البنك التجارى الدولى بأن الاستثمار فى صحة الأطفال هو استثمار فى مستقبل المجتمع، ويأتى دعمنا لإنشاء وتجهيز مركز جراحة المخ والأعصاب للأطفال بجامعة أسوان انطلاقًا من حرصنا على توفير خدمات طبية متقدمة لأطفال صعيد مصر، وتقريب الرعاية الصحية المتخصصة من مستحقيها، إلى جانب دعم تدريب الأطباء وبناء قدرات المنظومة الصحية على المدى الطويل."

وأشاد الدكتور لؤى سعد الدين نصرت، رئيس جامعة أسوان، بالتعاون مع مؤسسة البنك التجارى الدولي، مؤكدًا أن المركز يمثل إضافة نوعية للقطاع الطبى بالمحافظة، ويسهم فى تعزيز دور الجامعة كمركز إقليمى لتقديم الرعاية الصحية المتخصصة للأطفال.

وقال الدكتور أحمد هانى عبد العليم مدرس جراحة المخ والأعصاب إن افتتاح المركز يُعد إضافة نوعية لمنظومة الرعاية الصحية، لما يتمتع به من أحدث التقنيات الطبية العالمية ومعمل محاكاة متطور كما يأتى فى إطار الالتزام بتقديم رعاية صحية متكاملة، والاستثمار فى الكوادر الطبية الوطنية، ومواكبة التطور السريع فى مجال جراحة الأعصاب، بما ينعكس إيجابًا على صحة المرضى وسلامتهم

ويأتى هذا المشروع ضمن استراتيجية مؤسسة البنك التجارى الدولى لدعم المبادرات الصحية ذات الأثر المجتمعى الواسع، والمساهمة فى تطوير البنية التحتية الطبية، بما يحقق العدالة فى الحصول على خدمات صحية متقدمة، خاصة فى المناطق الأكثر احتياجًا.

«المطورون» يحددون توقعاتهم للسوق..

«مواد البناء» تضع «أساسات» أسعار العقارات فى العام الجديد

كتب ادهم عبد الفتاح

يشهد السوق العقارى المصرى حالة من الجدل وتباين الآراء بين كبار المطورين العقاريين بشأن اتجاه أسعار العقارات خلال الفترة المقبلة، فى ظل متغيرات اقتصادية متعددة تشمل تراجع أسعار مواد البناء، واستقرار سعر الصرف، وتغير أنماط الطلب، إلى جانب دخول عام مالى جديد.

ورغم اتفاق المطورين على قوة وصلابة السوق العقارى المصري، فإن التقديرات تختلف بشأن ما إذا كانت الأسعار ستشهد انخفاضًا فعليًا، أم استقرارًا ممتدًا، أم زيادات طفيفة محدودة.

أكد أحمد الزيني، رئيس شعبة مواد البناء للاتحاد العام للغرف التجارية باتحاد الصناعات، أن السوق العقارى مقبل على مرحلة من الاستقرار وربما الانخفاض النسبى فى الأسعار خلال الفترة المقبلة، مدفوعًا بانخفاض ملحوظ فى أسعار مواد البناء بعد موجة من الارتفاعات الحادة خلال الفترات الماضية.

وأوضح الزينى أن سعر طن الحديد تراجع إلى نحو ٣٣ ألف جنيه بعد أن سجل مستويات مرتفعة سابقًا، كما أن سعر طن الأسمنت تراوح حاليًا بين ٣٧٠٠ و٤٠٠٠ جنيه للمستهلك.

وأشار إلى أن هذا التراجع فى مدخلات الإنتاج سينعكس تدريجيًا على تكلفة تنفيذ المشروعات الجديدة، وهو ما قد يؤدى إلى إعادة تسعير بعض الوحدات، خاصة فى المشروعات التى لم تبدأ بعد أو التى ما زالت فى مراحلها الأولى.

وأضاف أن أسعار العقارات قد تشهد انخفاضًا نسبيًا على الأقل حتى النصف الثانى من العام المقبل، مشيرًا إلى أن المنافسة بين المطورين ستلعب دورًا مهمًا فى تمرير جزء من انخفاض التكلفة إلى المستهلك النهائي.

وأكد غلاء فكري، رئيس مجلس إدارة شركة بيت إيجيبت للتطوير العقاري، أن السوق العقارى يشهد حاليًا استقرارًا واضحًا فى الأسعار، مع توقع حدوث زيادة طفيفة تتزامن مع بداية العام الجديد.

وأوضح فكرى أن الزيادة المتوقعة لن تكون كبيرة حيث تتراوح نسبة الزيادة بين ٥٪ إلى ١٠٪.

وأشار إلى أن هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع بعض التكاليف التشغيلية غير المرتبطة مباشرة بمواد البناء زيادة أسعار الأراضى فى بعض المناطق والتغيرات التى تشهدها السوق مع كل عام جديد.

وأكد أن السوق العقارى المصرى لا يزال قويًا وصلبًا، وقادرًا على امتصاص أى متغيرات قصيرة الأجل، مستفيدًا من الطلب الحقيقي، وليس المضاربى فقط.

وأكد الدكتور محمود العدل، رئيس شركة MBG للتطوير العقاري، أن السوق العقارى المصرى يعد من أكثر الأسواق الواعدة فى المنطقة، مشيرًا إلى أن استقرار سعر الصرف لعب دورًا محوريًا فى تحقيق حالة من الهدوء النسبى فى أسعار العقارات.

وأوضح العدل أن استقرار العملة ساعد المطورين على إعادة حساب التكاليف بشكل أدق وخفّض من الضغوط التضخمية التى كانت تنعكس سابقًا على أسعار الوحدات.

وتوقع أن يشهد السوق العقارى حالة من الاستقرار السعرى على الأقل حتى ما بعد فترة الأعياد القادمة من عام ٢٠٢٦، خاصة فى ظل ترقب المستثمرين والمشترين لأى متغيرات اقتصادية جديدة.

رغم اختلاف التقديرات بين المطورين العقاريين، فإن الإجماع قائم على أن السوق العقارى المصرى يتمتع بمرونة وقوة حقيقية. وبين توقعات بانخفاض نسبى للأسعار، ورؤى ترجّح الاستقرار أو الزيادات المحدودة، يبقى العامل الحاسم هو توازن العرض والطلب، واستقرار المناخ الاقتصادى بشكل عام

بعد إطلاق أول مشروعاتها بالعاصمة الجديدة..

«مدكور للتطوير» تخطط لمحفظة مشروعات كبرى فى 2026

أعلنت شركة مدكور للتطوير العقارى -التابعة للمجموعة- عن اختيار العاصمة الإدارية الجديدة لإطلاق أول مشروعات الشركة العقارية بها، فى خطوة تعكس رؤيتها الاستراتيجية الهادفة إلى المشاركة الفعالة فى خطط التنمية العمرانية الشاملة التى تنفذها الدولة.

وقال المهندس هشام مدكور، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة مدكور- MADKOUR holding ، إن استراتيجية المجموعة الأم قائمة على الالتزام والجودة، وهو المفهوم الذى تقوم عليه شركة مدكور للتطوير العقاري، والتى نستهدف من خلالها تقديم معايير جديدة للسوق العقارى المصرى تعتمد على المصداقية والجاهزية والجودة والتميز، مما يضمن لعملائنا أفضل استثمار.

وأضاف: «على مدار أكثر من ٢٠ عاماً كانت مجموعة «مدكور» شريكاً أساسياً فى تنفيذ البنية التحتية للدولة بحجم أعمال سنوى يتجاوز المليار دولار، واليوم، ننقل هذه الخبرة العريقة والملاءة المالية القوية إلى قطاع التطوير العقاري، لذا فإن دخولنا السوق العقارى ليس تقليدياً؛ نحن نعتمد على التمويل الذاتى ومبدأ التكامل بين شركات المجموعة، لنقدم منتجاً عقارياً لا يعتمد على الوعود، بل على الإنجازات الملموسة».

وأوضح أن اختيار العاصمة الإدارية الجديدة يعكس إيمان الشركة بما تمثله من نموذج حضارى متكامل ووجهة استثمارية واعدة، فضلا عن كونها أحد أبرز مشروعات التنمية المستدامة التى تقود مستقبل العمران فى مصر، لافتا إلى أنه تم اختيار الحى المالى بالعاصمة الجديدة لاطلاق أول مشروعات الشركة به.

وأشار المهندس أحمد عطية، الرئيس التنفيذى لشركة مدكور للتطوير العقاري، إلى أن الشركة وضعت خطة استراتيجية قوية تضمن لها انطلاقة غير تقليدية فى السوق المصري، حيث تستهدف الشركة تقديم مشروعات تضيف قيمة حقيقية للسوق، وتلبى تطلعات العملاء، اعتمادًا على الخبرات الفنية والإدارية لمجموعة مدكور، والتزامها الدائم بمعايير الجودة والالتزام بالجداول الزمنية للتنفيذ.

وتابع أن أول مشروعات الشركة يقع فى مكان استراتيجى بالحى المالى بالعاصمة الجديدة، وهو مشروع إدارى متكامل قائم بالفعل ومكتمل الإنشاءات، فى تطبيق عملى لاستراتيجية الشركة «الواقع أولاً»، إيمانًا منها بأن المصداقية تبدأ من أرض الواقع، وليس من الوعود، وهو ما ينعكس فى طرح مشروعات مكتملة الإنشاءات، بما يضمن وضوح الرؤية للمستثمرين والعملاء، ويعزز الثقة فى المنتج العقارى منذ اليوم الأول.

وقال إن اليوم نقدم مفهوماً مختلفاً للمباني الإدارية، وهو «مجمع الأعمال المفتوح» (Open Business Campus)، لقد كسرنا الأسوار التقليدية لنخلق بيئة عمل مرنة تتكون من ثلاثة مبان مترابطة بساحات خارجية (Plaza) ومناطق خدمات، صُممت لتلبى احتياجات الشركات العالمية والبنوك».

وأكد عطية، أن المشروع يتميز بكونه «قائماً وجاهزاً للمعاينة»، مما يتيح للعملاء الاستلام والتشغيل خلال عام واحد فقط، وهو ما يضمن أسرع عائد استثمارى (ROI) فى السوق، مشيرا إلى إدارة وتشغيل المشروع ستتم بواسطة تكنولوجيا «Madkour Utilities» لضمان الكفاءة والاستدامة وتقليل تكاليف التشغيل.

«سنترو للتطوير» تستهدف 200 مليون جنيه من الطرح الأول لـ «Gate 9 Mall» بالعبور

كتب صفاء ارناؤوط

أعلنت شركة سنترو للتطوير العقارى إطلاق أحدث مشروعاتها Gate 9 Mall فى مدينة العبور، بإجمالى مساحة بيعية تتجاوز 3 آلاف متر مربع، وباستثمارات تبلغ 500 مليون جنيه.

قال وائل رمضان، رئيس مجلس إدارة شركة سنترو للتطوير العقاري، إن إطلاق المشروع الجديد يأتى فى إطار حرص الشركة على تقديم تجربة تسوق وترفيه متكاملة لسكان مدينة العبور والمناطق المجاورة، ويجمع المشروع بين التصميم العصرى والخدمات المتنوعة والمرافق الترفيهية، ليشكل وجهة عملية وترفيهية للعملاء، موضحا أن الشركة تستهدف 200 مليون جنيه من طرح المرحلة الأولى بالمشروع.

وأضاف أن المشروع يقع بالحى التاسع على شارعين رئيسيين مع إطلالة مباشرة على شارع الثقافة وشارع الجامعة فى مدينة العبور، وبالقرب من أهم الطرق والمحاور الرئيسية مثل طريق مصر الإسماعيلية ومحور العبور الرئيسي، كما يتواجد المشروع بجوار أفضل الأحياء السكنية بالعبور ليصبح الموقع الذى يجمع بين الرؤية الواضحة وسهولة الوصول وفرص الاستثمار الواعدة.

وأشار إلى أن المشروع تجارى إدارى طبى بارتفاع أرضى و3 أدوار متكررة، بالإضافة لدور تحت الأرض، ويتم إدارة المشروع بنظام ذكى لضمان أفضل معايير السلامة والأمان، ويضم المشروع جراج آمن تحت الأرض ومصاعد وممرات تضمن سهولة الحركة والوصول، بالإضافة لمشى مفتوح يضم مطاعم، مقاهي، وأكبر العلامات التجارية، ومساحات خضراء خارجية، وكذلك نظام أمن على مدار 24 ساعة ونظام تكييف متطور HVAC وإدارة بيئية متكاملة للنفايات بطريقة صديقة للبيئة.

وأوضح أن المشروع يضم وحدات تجارية بالدور الأرضى بمساحات تبدأ من 26 مترا، وفى الأدوار المتكررة بمساحات تبدأ من 18 مترا، ويتم تسليم الوحدات نصف تشطيب، بالإضافة لوحدات إدارية تبدأ من 20 مترا بتشطيب كامل، ووحدات طبية بمساحات تبدأ من 20 مترا بتشطيب كامل، ومن المخطط بدء تسليم المشروع خلال 3 سنوات.

وتابع أن المساحات الإدارية بالمشروع تبدأ من 45 مترا وتصل إلى 250 مترا، مما يمثل فرصة لكل الشركات بمختلف أحجامها، مع إتاحة وحدات استلام فورى بالمشروع، وهو أحد المفاجآت التى تقدمها الشركة للعملاء، مما يجعل هناك فرص للعملاء الراغبين فى معاينة الوحدة قبل شرائها.

وأضاف أن سنترو للتطوير العقارى تمضى بخطط واضحة ونجاحات مستمرة فى التنفيذ والتسليم، حيث تتضمن محفظة استثمارات الشركة 75 مشروعا متنوعة، بحجم تنفيذ يتجاوز 60%، ومنها 48 مشروعا سيتم تسليمها بنهاية 2026، وتتنوع محفظة مشروعات الشركة لتلبى للعملاء تطلعاتهم وبما يتواكب مع التغيرات السوقية والتنوع فى حجم الفرص الاستثمارية المتاحة بالسوق المصري.

باستثمارات بـ1.45 مليار جنيه..

شراكة بين «مدينة مصر» و«فورورد للمقاولات» لتنفيذ إنشاءات فى «سراى»

أعلنت شركة مدينة مصر (كود البورصة المصرية MASR.CA) عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة فورورد للمقاولات والاستثمار العقارى لتنفيذ أعمال إنشائية ضمن مشروع «سراي» متعدد الاستخدامات بشرق القاهرة، باستثمارات تبلغ ١,٤٥ مليار جنيه مصري. وتأتى هذه الشراكة فى إطار سعى شركة مدينة مصر المستمر لتقديم حلول سكنية متكاملة تُلبى احتياجات السوق المصرى وتواكب أحدث المعايير الهندسية والمعمارية المستدامة للمجتمعات العمرانية، فضلًا عن دعم خطط الشركة لتطوير محفظة أراضيها وتسريع وتيرة تطوير المشروعات بما يعزز تحقيق النمو المستهدف.

شهد توقيع مذكرة التعاون كلاً من المهندس عبد الله سلام، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة مدينة مصر، والمهندس محمد الجندي رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب شركة فورورد للمقاولات والاستثمار العقاري، وذلك بحضور لفيف من قيادات الشركتين. وبموجب المذكرة، سيتم إسناد تنفيذ الأعمال الإنشائية لـ ٩٥ فيلا سكنية بمشروع «راي» بسراي، على أن يتم الانتهاء من الأعمال بحلول نهاية عام ٢٠٢٧.

وقال المهندس عبد الله سلام، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة مدينة مصر: «تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة ضمن استراتيجيتنا لتسريع وتيرة تطوير مشروعاتنا، من خلال التعاون مع شركاء يتمتعون بخبرة قوية مثل شركة فورورد للمقاولات والاستثمار العقاري. تواصل مدينة مصر تنمية محفظة أراضيها عبر تطوير مشروعات متكاملة ومتنوعة، بما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات العملاء ويدعم مسيرة نموها المستدام فى سوق التطوير العقاري.»

وقال المهندس محمد الجندي رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب شركة فورورد للمقاولات والاستثمار العقارى قائلاً: «يسعدنا التعاون مع شركة مدينة مصر فى هذا المشروع، الذى يعكس التزامنا بتقديم حلول بناء متكاملة وفق أعلى المعايير الهندسية. وتُمكّنا خبرتنا فى تنفيذ مشروعات الإسكان الراقية من ضمان أعلى مستويات الجودة والالتزام بالجداول الزمنية، بما يساهم فى نجاح المشروع ويحقق تطلعات العملاء. ونتطلع إلى شراكة مستدامة ومثمرة مع مدينة مصر تعزز قيم التميز والابتكار.»

ويعتبر مشروع «سراي» أحد أبرز مشروعات شركة مدينة مصر فى شرق القاهرة، حيث يعتمد تصميمه على مفهوم غير مسبوق من خلال إضفاء الطابع الشخصى على تجربة المعيشة للقاطنين كل وفق احتياجاته ومتطلباته، حيث يجمع المشروع بين نمط الحياة العصرية النابض والهدوء الذى يميز الضواحي، بالإضافة إلى العديد من الخيارات من حيث المساحات والوحدات التى تشمل الشقق السكنية، S-Villas، التاون هاوس، وغيرها، وسط مساحات خضراء شاسعة، ويقع المشروع على طريق القاهرة – السويس ومحور الأمل، على مساحة تبلغ ٥,٥ مليون متر مربع، ويتمتع المشروع بموقع متميز فى القاهرة الجديدة، على بعد ٥ دقائق فقط من العاصمة الجديدة، و١٥ دقيقة من الطريق الدائري، بما يضمن سهولة الوصول.

«طارق شكرى» رئيسًا لغرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات

صفاء ارناؤوط

أسفرت انتخابات مجلس إدارة غرفة صناعة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية عن اختيار المهندس طارق شكري، مؤسس مجموعة عربية للتنمية والتطوير العمراني، رئيسًا لمجلس إدارة الغرفة، وذلك فى إطار التشكيل الجديد للمجلس.

كما تم انتخاب كل من المهندس عمرو سليمان المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة ماونتن فيو، والمهندس محمد المنشاوى رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، وكيلين للمجلس.

وضم تشكيل هيئة المكتب أيضاً كلاً من المهندس عمر هشام طلعت مصطفى الرئيس التنفيذى لتطوير الأعمال بمجموعة طلعت مصطفى القابضة، والمهندس أحمد أمين مسعود رئيس شركة معمار الإشراف أمناء للغرفة.

فيما تم اختيار المهندس أمجد حسنين الرئيس التنفيذى لشركة التعمير والإسكان HDP ممثلاً لغرفة التطوير العقارى فى مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية.

ويأتى هذا التشكيل فى مرحلة مهمة لقطاع التطوير، فى ظل التحديات الاقتصادية الراهنة؛ حيث يُعوّل على المجلس الجديد الدفع بملفات دعم الصناعة الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية، والتنسيق مع الجهات الحكومية لتنمية القطاع وتحقيق الاستدامة.

وكانت اللجنة المشرفة على انتخابات اتحاد الصناعات قد أعلنت فوز ١٢ مرشحًا بالتزكية لمقاعد مجلس إدارة الغرفة، للدورة الجديدة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، والتى أجريت يوم الثلاثاء ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥.

ويبلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية لغرفة التطوير العقارى ٢٤٠ عضوًا، وتضم فى عضويتها أكثر من ١٥ ألف مطور عقاري، و٢٢ مدينة ذكية تستوعب ٣٢ مليون نسمة.

فيما ينص قانون اتحاد الصناعات ولائحته التنفيذية على تقسيم شركات التطوير العقارى إلى ٣ فئات (كبيرة، متوسطة، صغيرة).

وكان قد تقدم ١٢ عضوًا للترشح بواقع ٤ مرشحين لكل فئة، وفازوا جميعًا بالتزكية.

فئة المنشآت الكبيرة: المهندس طارق شكري، المهندس عمرو سليمان، المهندس أمجد حسنين، المهندس أشرف الحفناوي.

فئة المنشآت المتوسطة: أمل عبد الواحد، المهندس محمد البستاني، عمر الطيبي، المهندس أحمد أمين مسعود.

فئة المنشآت الصغيرة: هانى العسال، وائل رمضان، المهندس عمرو دياب، المهندس محمد طاهر

عززت مكانتها ضمن الدول الرائدة بالفئة (أ)..

مصر تقفز 47 مركزًا بمؤشر نضج الحكومة الرقمية 2025

كتبت: سهر سامح

تقدمت مصر ٤٧ مركزًا فى تصنيف مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٥ الصادر عن البنك الدولى، حيث عززت مكانتها ضمن مجموعة الدول الرائدة فى الحكومة الرقمية بالفئة (أ) وهى أعلى فئة فى المؤشر، لتصل إلى المركز ٢٢ عالميًا بنسبة نضج بلغت ٠,٩١١ نقطة من ١، مقارنة بالمركز ٦٩ بنسبة نضج ٠,٧٥١ نقطة فى التقرير السابق الصادر عام ٢٠٢٢.

وشهد إصدار هذا العام تقدمًا كبيرًا حققته مصر على مستوى جميع المحاور الرئيسية للمؤشر مقارنة بتقرير عام ٢٠٢٢؛ إذ ارتفعت نسبة النضج بمحور دعم النظم الحكومية الأساسية (الميكنة) إلى ٠,٩١٦ نقطة، مقارنة بـ٠,٧٨٣ نقطة. وارتفع تقييم محور تقديم الخدمات الحكومية الرقمية إلى ٠,٩٦٢ نقطة، مقابل ٠,٧٩٥ نقطة ، كما زادت نسبة نضج محور المشاركة والتواصل الرقمى مع المواطنين إلى ٠,٨٩٦ نقطة، مقارنة بـ٠,٦٢٦ نقطة. كذلك سجل محور ممكنات الحكومة الرقمية ارتفاعًا ليصل إلى ٠,٨٦٩ نقطة، مقارنة بـ٠,٨٠٢ نقطة.

وأكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن هذا التقدم الذى حققته مصر فى تصنيف مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٥ الصادر عن البنك الدولى يعكس نجاح جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية لتحقيق التحول الرقمي، ودعم بيئة فعالة للحكومة الرقمية فى مصر؛ موضحا أن هذه الجهود تستند إلى عدد من الركائز الرئيسية، من أبرزها ميكنة العمليات والخدمات الحكومية والتوسع فى الخدمات الحكومية الرقمية عبر منصة مصر الرقمية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة فى منظومة العمل فى القطاع الحكومى فضلا عن توفير الدعم التقنى للمنصات الحكومية الخاصة بالتفاعل مع المواطنين؛ مضيفا أن هذه الجهود تتكامل مع العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية ورفع كفاءتها، بما يضمن التوسع فى إتاحة الخدمات الرقمية ، بالإضافة إلى تبنى سياسات وتشريعات داعمة للتحول الرقمي، من بينها إطلاق سياسة البيانات المفتوحة.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى أن الاستثمار فى بناء القدرات الرقمية يأتى فى صدارة أولويات الوزارة، من خلال تنفيذ برامج متكاملة لإعداد وتأهيل الكوادر فى مختلف التخصصات التكنولوجية، وتنمية القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة، بما يعزز قدرة مؤسسات الدولة على استيعاب وتوظيف التقنيات الحديثة؛ مؤكدا حرص الوزارة على دعم الابتكار الرقمى فى مجال التكنولوجيا الحكومية من خلال عدد من البرامج والمبادرات، من أبرزها إطلاق مبادرة «معمل الابتكار الحكومي» بمركز إبداع مصر الرقمية بالجيزة، لتمكين الشركات الناشئة المبتكرة العاملة فى مجال التكنولوجيا الحكومية، والإسهام فى تحسين جودة الخدمات الحكومية الرقمية.

وكانت مصر قد حققت قفزة فى مؤشر نضج الحكومة الرقمية خلال السنوات الخمس الماضية، حيث انتقلت من فئة الدول ذات الأداء المرتفع (ب) بنسبة نضج بلغت ٠,٦٤٩ عام ٢٠٢٠، إلى الفئة الأعلى (أ) بنسبة ٠,٧٥١ عام ٢٠٢٢، لتعزز مكانتها هذا العام فى الفئة (A) مع تحقيق تقدم فى نسبة النضج بمعدل ٢١,٣٪ بما يضع مصر فى مصاف الدول الرائدة عالميًا فى مجال نضج الحكومة الرقمية.

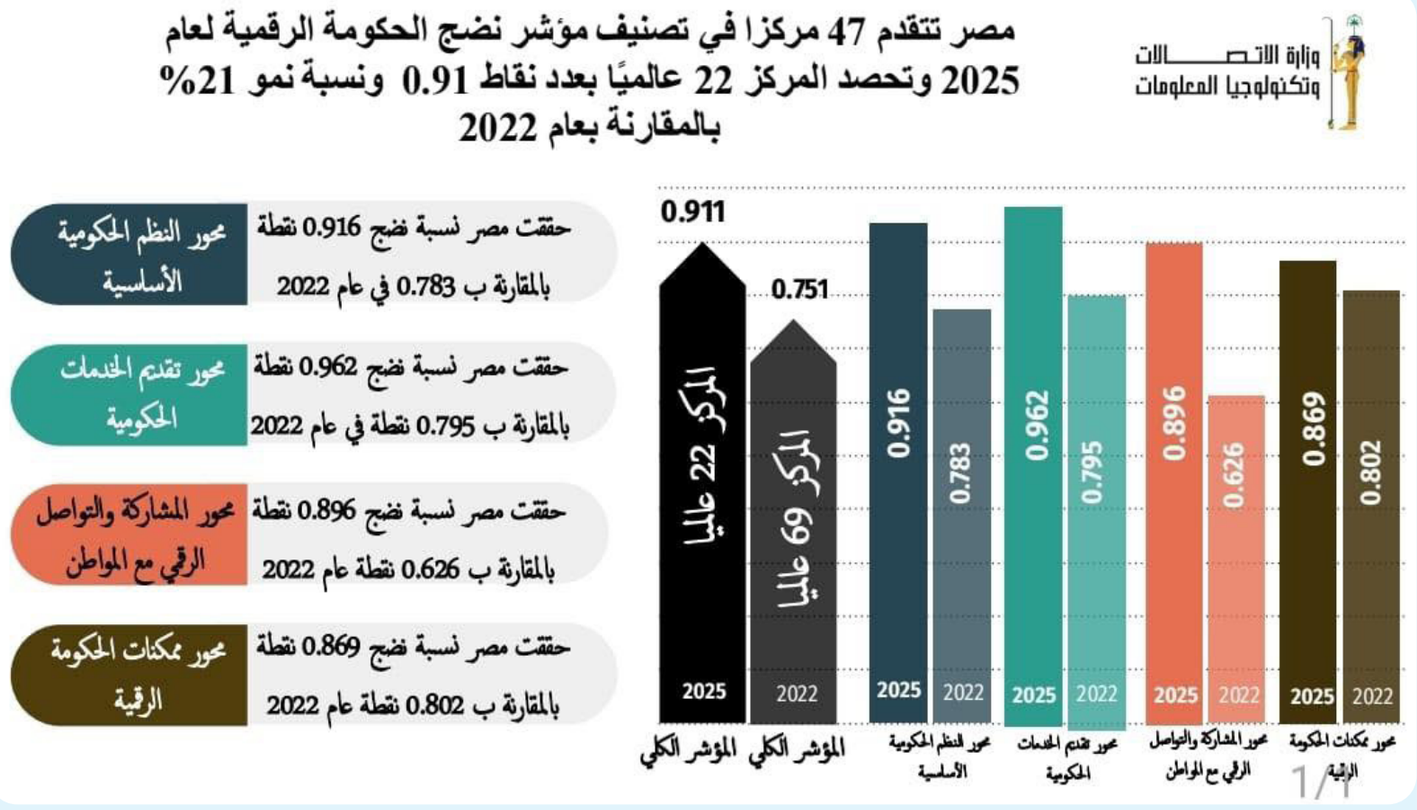

أحد أكثر النظم البيئية للشركات الناشئة تطورًا

«إيتيدا» و«500 جلوبال».. 3 سنوات من الابتكار التكنولوجى وريادة الأعمال بمصر

كتب: أسامة محمد

كشفت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) عن حصاد ثلاث سنوات من شراكتها الاستراتيجية مع شركة (٥٠٠ جلوبال)، فى خطوة تعكس التزامها بتعزيز منظومة الابتكار التكنولوجى وريادة الأعمال فى مصر وترسيخ مكانتها كأحد أكثر النظم البيئية للشركات الناشئة تطورًا وحيوية فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأكد المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، أن الهيئة تتبنى رؤية شاملة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، ترتكز على دعم الشركات المحلية وتعزيز نمو الشركات العالمية العاملة فى السوق المصري، وزيادة صادرات الخدمات الرقمية والتعهيد، إلى جانب تنمية الشركات الناشئة باعتبارها محركًا رئيسيًا للابتكار المستدام والنمو القائم على المعرفة.

وأضاف أن دعم المهنيين المستقلين يمثل عنصرًا أساسيًا فى هذه الرؤية، فى ظل التحولات المتسارعة التى يشهدها سوق العمل الرقمى عالميًا، مشيرًا إلى أن وفرة المهارات الرقمية تُعد الميزة التنافسية الأبرز لمصر مقارنة بالأسواق الإقليمية والعالمية.

جاء ذلك خلال مشاركته فى جلسة حوارية مع بيدى يانغ، الشريك الإدارى لشركة (٥٠٠ جلوبال)، وأمل عنان، شريكة Global ٥٠٠ العالمية فى مصر، بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الشراكة الناجحة بين الجانبين.

نموذج ناجح للشراكة بين القطاعين العام والخاص

وأشار الظاهر إلى أن نجاح الشراكة يعود إلى تحديد مؤشرات أداء واضحة، وبناء الثقة المتبادلة، والتكامل بين قدرات الطرفين، ما أتاح تصميم برامج ذات أثر ملموس أسهمت فى نقل التكنولوجيا وأفضل الممارسات العالمية إلى السوق المصري، مجسّدًا نموذجًا ناجحًا للشراكات بين القطاعين العام والخاص فى دعم منظومة ريادة الأعمال فى مصر.

وأضاف أن برنامج "معسكر فرق إدارة مسرّعات أعمال الشركات الناشئة" يعد نموذجاً ناجحاً لهذا التعاون، موضحًا: " القيمة الحقيقية للبرنامج تكمن فى كونه يخلق تأثيراً مضاعفاً (Multiplier Effect) داخل منظومة ريادة الأعمال؛ فعندما نرفع كفاءة مديرى المسرعات ونزودهم بالخبرات العالمية، فإننا نضمن بالتبعية جودة المخرجات لكافة الشركات الناشئة حالياً ومستقبلاً، حتى تلك التى لم تشارك فى برامج (إيتيدا) بشكل مباشر".

وأشار إلى أن هذا النهج ساهم بالفعل فى نقل خبرات (٥٠٠ جلوبال) العالمية إلى غالبية مسرعات الأعمال فى مصر، مما وسع نطاق التأثير ليشمل قاعدة عريضة من الشركات الناشئة ورواد الأعمال.

وتأتى هذه الشراكة ضمن استراتيجية "إيتيدا" لبناء منظومة متكاملة ومستدامة لدعم ريادة الأعمال، من خلال التعاون مع كبرى مسرعات الأعمال، بما يمكّن رواد الأعمال المصريين من تحويل أفكارهم الابتكارية إلى شركات قادرة على النمو والتوسع إقليميًا ودوليًا.

كما تحرص الهيئة على نقل الخبرات العالمية إلى المشغلين المحليين فى مراكز إبداع مصر الرقمية (كريتيفا) المنتشرة فى مختلف المحافظات، بما يضمن توسع أثر ريادة الأعمال خارج القاهرة لاستغلال الإمكانات ووفرة المهارات الرقمية فى مختلف المحافظات.

قصص نجاح الشركات الناشئة المصرية

شهدت الفعالية استعراض أبرز المؤشرات والنتائج الملموسة للشراكة الاستراتيجية بين «إيتيدا» وشركة «٥٠٠ جلوبال» على مدار ثلاث سنوات، حيث استفادت ١٩٧ شركة ناشئة مصرية من حزمة متكاملة من برامج التسريع والإرشاد وربط الشركات بالأسواق والشبكات العالمية، من خلال برنامجى Seed Bootcamp وScale Up، بمشاركة أكثر من ٣٨٠ مؤسسًا ورائد أعمال.

وأسفرت هذه الجهود عن جذب تمويلات تجاوزت ٥٤ مليون دولار لعدد من الشركات الناشئة المشاركة، إلى جانب إتمام صفقتى تخارج ناجحتين، والحصول على منح وجوائز نقدية بقيمة ١,٣ مليون دولار، فضلًا عن توفير أكثر من ١,٣٠٠ فرصة عمل (بناء على بيانات نحو ٥٠٪ فقط من الشركات المشاركة). كما شملت النتائج ضخ استثمارات تجاوزت ٦ ملايين دولار من شركة «٥٠٠ جلوبال» فى شركات ناشئة مصرية.

كما شهدت جلسات النقاش استعراض تطور أعمال مؤسسى الشركات الناشئة المستفيدة من البرامج، وإبراز نماذج لعدد من الشركات الناشئة المصرية، من بينها راحة بالى (Rahet Bally)، إيلا (ILLA)، دايرا (Dayra)، أمان ليك (Amanleek)، الجمعية (El Gameya)، بلينك (Blnk)، سِتِل (Settle)، وبلووركس (Bluworks).

كما تناولت جلسات أخرى شركات ناشئة نجحت فى التوسع إقليميًا ودوليًا، مثل خزّنلى (Khazenly)، نولون (Nowlun)، وإنزا (Enza)، بالإضافة إلى تجارب التخارج والاندماج مع منصات مثل أوركاس (Orcas)، هتلاقى (Hatlaree)، وورك بلس (WRK+).

BAM: تعزيز قدرات مسرعات الأعمال وقيادة الابتكار

وفى نفس السياق، تم استعراض قصص النجاح والأثر الملموس لبرنامج معسكر فرق إدارة مسرّعات أعمال الشركات الناشئة (Bootcamp for Accelerator Managers – BAM)، الذى تنفذه شركة (٥٠٠ جلوبال) بالتعاون مع (إيتيدا)، حيث أسهم البرنامج بشكل واضح فى تعزيز أداء مسرعات الأعمال فى مصر وتطوير المسارات المهنية للعاملين بها. حيث استفاد من البرنامج نحو ١٢٦ مديرًا ومسؤولًا يمثلون أكثر من ٥٥ مسرعة أعمال على مستوى الجمهورية، مما يعكس اتساع نطاق التأثير وانتقال المعرفة.

وأظهرت نتائج المتابعة أن ٦٣٪ من الخريجين طوروا مساراتهم المهنية بفعالية، وسجل ٥٦٪ تحسنًا فى استراتيجيات المسارعة التى يديرونها، بينما ارتفعت جودة برامج التسريع لدى ٥١٪ من المشاركين. الأهم أن ٤٠٪ حققوا تحسينات قابلة للقياس فى مؤشرات الأداء، ما يعكس انتقال أثر البرنامج من التدريب النظرى إلى نتائج تشغيلية واقتصادية ملموسة.

التركيز على التكنولوجيا العميقة والذكاء الاصطناعي

صرّح المهندس الظاهر بأن المرحلة المقبلة ستشهد التركيز على دعم الشركات المتخصصة فى التكنولوجيا العميقة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعى إلى جانب تطوير برامج متخصصة لتعزيز جاهزية الشركات الناشئة للاستثمار والتوسع فى الأسواق الإقليمية والدولية. كما أعرب عن تطلعه إلى توسّع البرامج التى تقودها ٥٠٠ جلوبال خارج نطاق القاهرة، بالاستفادة من شبكة مراكز إبداع مصر الرقمية (كريتيفا) المنتشرة فى مختلف المحافظات، بما يعزز اللامركزية، ويتيح الوصول إلى مواهب وأفكار مبتكرة نابعة من التحديات المحلية، وقابلة للتوسع.

٥٠٠ جلوبال: نقل الخبرات العالمية واستثمار فى الابتكار المصري

وقالت بيدى يانغ، الشريك الإدارى لشركة ٥٠٠ جلوبال: "نعمل على تمكين رواد الأعمال فى مختلف الدول من خلال شبكة عالمية للابتكار ونقل المعرفة. فى مصر، خلقت شراكتنا مع الحكومة قيمة مضافة واضحة بعائد ملموس للطرفين."

وأضافت: "تمتلك مصر بيئة غنية بالمواهب، إلا أن هذه المواهب تحتاج إلى الوصول إلى الإرشاد والتعليم، ويُعد مديرو مسرعات الأعمال المحفز الرئيس لتفعيل هذه الإمكانيات. نحن نؤمن بقدرة الشركات الناشئة المصرية على تقديم حلول تكنولوجية متقدمة، بما فى ذلك فى مجال الذكاء الاصطناعي، وقد استثمرنا بالفعل فى بعض هذه الشركات، بما فيها تلك فى المنصورة. ونثمن مرونة وانفتاح الحكومة المصرية، ونفخر بأن هذه الشراكة حققت جميع المستهدفات وتجاوزت توقعات المستفيدين."

يؤسسها «البريد للاستثمار» و«أكسا»..

«سوا» أول شركة مرخصة ومتخصصة فى التأمين متناهى الصغر

كتب: أسامة محمد

أعلنت شركتا البريد للاستثمار- الذراع الاستثمارية للبريد المصرى – وأكسا مصر، الحصول على موافقة مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على تأسيس شركة «سوا»؛ لتكون أول شركة مرخصة ومتخصصة فى نشاط التأمين متناهى الصغر فى جمهورية مصر العربية، وذلك فى إطار جهود هيئة الرقابة المالية لتطوير سوق التأمين وتعزيز الشمول المالى فى السوق المصرية، ووفقًا لأحكام قانون التأمين الموحد الجديد والقرارات التنفيذية الصادرة بموجبه.

وتأتى هذه الموافقة كخطوة تنفيذية مهمة فى إطار الشراكة الإستراتيجية التى أعلنت عنها الشركتان فى أكتوبر ٢٠٢٤ لتدشين كيان تأمينى جديد يستهدف توسيع نطاق الحماية التأمينية للفئات ذات الدخل المحدود وبموجب هذه الموافقة، ستستكمل الشركة المتطلبات الإجرائية والتنظيمية والبنية التحتية المطلوبة للحصول على الترخيص النهائى وإطلاق الشركة فى الربع الثانى من ٢٠٢٦.

وأكدت الشركتان أن تنظيم نشاط التأمين متناهى الصغر يعكس الدور المحورى للهيئة العامة للرقابة المالية فى تطوير سوق التأمين المصري، وإتاحة العمل بنماذج مبتكرة تسهم فى زيادة معدلات الشمول التأميني، بما يتماشى مع أفضل الممارسات ونماذج العمل الدولية.

وقالت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، تعليقًا على الشراكة بين شركة «سوا» والهيئة القومية للبريد: "إن هذه الشراكة تتوافق مع رؤية الهيئة فى إتاحة شبكة فروع البريد للشركات العاملة فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية، بما يتيح تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات التى تسهم فى تحقيق الشمول المالي، بما يشمل الجوانب التأمينية والاستثمارية، ويعزز فى الوقت ذاته دور نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وقال أحمد على عبد الرحمن، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة البريد للاستثمار : "إن الحصول على أول موافقة من الهيئة العامة للرقابة المالية على تأسيس شركة تأمين متناهى الصغر يترجم جهود شركة البريد للاستثمار فى سعيها للريادة فى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ودعم الشمول المالى والتنمية الاقتصادية".

وأضاف أن الشراكة مع "أكسا" تعكس توجه شركة البريد للاستثمار للاستفادة من الخبرات العالمية فى مجال التأمين لتقديم مجموعة من منتجات التأمين متناهى الصغر المبتكرة للأفراد والمجموعات، يتم تصميمها وفقًا للضوابط التنظيمية المعتمدة، وبالاستفادة من خبرات "أكسا" وقدرات البريد للاستثمار، للمساهمة فى وصول الحماية التأمينية إلى شرائح مجتمعية موسعة فى مصر تتضمن الفئات الأقل وصولًا للخدمات المالية، مشيرًا إلى أن البريد المصرى شريكًا رئيسيًا فى منظومة توزيع منتجات شركة «سوا»، من خلال مكاتب البريد المنتشرة فى مختلف مدن وقرى الجمهورية، لا سيما فى المناطق الأقل استفادة من الخدمات المالية التقليدية.

وأكد حسن الشبراويشي، الرئيس التنفيذى للأسواق الدولية بشركة "أكسا"، أن تأسيس شركة «سوا» يمثل خطوة إستراتيجية مهمة ضمن رؤية "أكسا" للتوسع فى حلول التأمين الشامل، وتقديم منتجات تتناسب مع احتياجات الأسواق الناشئة، مشيرًا إلى أن السوق المصرية تتمتع بفرص نمو كبيرة فى مجال التأمين متناهى الصغر، موضحًا أن "أكسا" ستسهم بخبراتها التأمينية العالمية فى تصميم منتجات مبسطة ومرنة، وتحقق قيمة مضافة حقيقية للعملاء.

الجدير بالذكر أن الإطار التشريعى لقانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ يتيح إنشاء شركات متخصصة فى التأمين متناهى الصغر، مع مرونة فى تطوير منتجات تأمينية مبسطة، والتوسع فى التأمين المرتبط بالقروض متناهية الصغر، إلى جانب الاعتماد على قنوات توزيع متعددة، فى مقدمتها القنوات الرقمية والشبكات واسعة الانتشار.

مفاجآت سينمائية تشعل دور العرض..

4 أفلام جديدة «هدايا رأس السنة»

كتبت: كريمة سلام

رغم اقتراب نهاية شهر ديسمبر وعدم تبقى سوى أيام قليلة على إسدال الستار على عام ٢٠٢٥، تواصل دور العرض السينمائى إبهار جمهورها بمجموعة من الأعمال الجديدة التى ستُعرض خلال الأيام الأخيرة، مستغلة أجواء الاحتفالات الموسمية لجذب أكبر شريحة ممكنة من المشاهدين.

وتشهد الفترة المتبقية من الشهر نشاطًا سينمائيًا مكثفًا، مع طرح أربعة أفلام متنوعة بين الكوميديا والدراما الاجتماعية والإنسانية، ما يمنح الجمهور خيارات متعددة قبل انطلاق العام الجديد، ويعزز المنافسة فى موسم يُعتبر من أكثر الفترات إثارة وحيوية على شباك التذاكر.

وشهد يوم الأربعاء ٢٤ ديسمبر عرض فيلمين جديدين، أولهما فيلم «طلقني»، الذى يراهن على الكوميديا الاجتماعية فى تناول العلاقات الزوجية والأزمات الأسرية بأسلوب خفيف يعتمد على المواقف الطريفة.

ويشارك فى بطولة فيلم «طلقني» كل من: كريم محمود عبدالعزيز، دينا الشربيني، بيومى فؤاد، باسم سمرة، محمد محمود، حنان سليمان، حاتم صلاح، محمود حافظ، مصطفى أبو سريع، دنيا سامي، شريف حسني، عابد عناني، وأوتاكا. الفيلم من تأليف أيمن بهجت قمر، وإخراج خالد مرعي.

ويُعد فيلم «طلقني» التعاون السينمائى الثانى بين كريم محمود عبدالعزيز ودينا الشربيني، بعد فيلم «الهنا اللى أنا فيه»، حيث تدور أحداث العمل حول زوجين تنتهى علاقتهما بالطلاق، إلا أن الزوج يمر بأزمة مالية حادة تجبره على طلب مساعدة طليقته لإنقاذه من السجن، لتبدأ بينهما رحلة مليئة بالمواقف الكوميدية والتحديات غير المتوقعة.

إلى جانب ذلك، استقبلت دور العرض فى اليوم نفسه فيلم «خريطة رأس السنة»، الذى تدور أحداثه فى أجواء نهاية العام، وما تحمله من مفاجآت وتغيرات مفصلية فى حياة أبطاله.

ويشارك فى بطولة الفيلم: ريهام عبد الغفور، محمد ممدوح، أسماء أبو اليزيد، آسر ياسين، هنادى مهنا، ومصطفى أبو سريع. الفيلم من تأليف يوسف وجدي، وإخراج رامى الجندي، وإنتاج أحمد حمدي.

وتدور أحداث «خريطة رأس السنة» حول رحلة إنسانية تخوضها البطلة «ريهام» برفقة ابن شقيقتها الصغير، بحثًا عن والدته التى تختفى عقب وفاة والده المفاجئة، لتواجه الرحلة خلال تحديات تتجاوز قدراتها الجسدية والنفسية، فى إطار إنسانى مليء بالمواقف المؤثرة.

أما مع نهاية الشهر، وتحديدًا فى ٣١ ديسمبر، فتستعد دور العرض لاستقبال فيلمين جديدين، أولهما فيلم «الملحد»، الذى يطرح قضية فكرية شائكة فى إطار درامى جريء.

ويشارك فى بطولة «الملحد» نخبة من الفنانين، من بينهم: أحمد حاتم، شيرين رضا، محمود حميدة، صابرين، نجلاء بدر، وتارا عماد، وهو من تأليف إبراهيم عيسى، وإخراج محمد العدل.

ويتناول الفيلم ظاهرة الإلحاد بين بعض فئات الشباب، وتأثير هذه الأفكار على الأفراد والمجتمع، من خلال طرح اجتماعى يناقش صراع الهوية والبحث عن القناعات الشخصية فى عالم سريع التغيّر.

ويُعرض فى اليوم نفسه فيلم «إن غاب القط»، الذى ينتمى إلى نوعية الأعمال الكوميدية، ويستهدف جمهورًا عريضًا فى موسم الاحتفالات. وقد طرحت الشركة المنتجة البوستر الرسمى للفيلم، تمهيدًا لعرضه بدور السينما المصرية يوم ٣١ ديسمبر، على أن ينطلق لاحقًا فى جميع الدول العربية.

ويشارك فى بطولة «إن غاب القط» آسر ياسين، أسماء جلال، اللبنانية كارمن بصيبص، انتصار، محمد شاهين، على صبحي، سماح أنور، إلى جانب عدد من الفنانين. الفيلم من تأليف أيمن وتار، وإخراج سارة نوح فى أولى تجاربها الإخراجية بالأفلام الروائية الطويلة.

وتدور أحداث الفيلم حول سرقة لوحة فنية شهيرة من أحد المتاحف، لتتحول الواقعة إلى صراع غير متوقّع بين أفراد العصابة وموظفى المتحف، وفى خضم هذه الأحداث تنشأ علاقة حب غير مألوفة.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.382
2025-12-28
www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

بعد موافقة «الشيوخ» على تعديلات القانون..

كليات التربية الرياضية على «تراك جديد»

كتبت: ولاء النجار

جاءت موافقة مجلس الشيوخ على مشروع تعديل قانون نقابة المهن الرياضية، كخطوة تستهدف تطوير الإطار التشريعى المنظم للمهن الرياضية، بما يواكب التحولات الأكاديمية والمهنية، ويعزز جودة الممارسة داخل هذا القطاع الحيوي، وهو ما أكده عدد من الوزراء وممثلى الحكومة خلال مناقشة القانون .

حيث أكد الدكتور إيهاب وهبة، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري، أن تعديل قانون نقابة المهن الرياضية جاء استجابة لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء بشأن تغيير مسمى كليات التربية الرياضية إلى كليات العلوم الرياضية، وهو ما أسهم فى فتح العديد من التخصصات الجديدة، بما يعكس التطور العلمى والأكاديمى فى مجال الرياضة.

وخلال مناقشة تقرير لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشيوخ، أوضح وهبة أن التعديل يكرس مبدأ ولاية الدولة على المهن الحرة، مشددًا على أن النقابة هى الجهة المنوط بها تحديد شروط الانضمام إليها .

وأشار إلى أن من أبرز إيجابيات التعديل تحقيق التنسيق بين نقابة المهن الرياضية والمجلس الأعلى للجامعات، بما يمنع العشوائية فى ادعاء التخصصات، مؤكدًا أن المجلس الأعلى للجامعات هو الجهة المختصة بتحديد التخصصات المعترف بها للانضمام إلى النقابة.

من جانبها، أكدت النائبة غادة البدوي، عضو مجلس الشيوخ، أن مشروع تعديل قانون نقابة المهن الرياضية يستهدف إعادة ضبط العلاقة بين التطور الأكاديمى والتنظيم المهني، من خلال تحديث التشريعات بما يتماشى مع التطور السريع فى منظومة العمل الرياضي، مع الحفاظ على جودة الأداء المهنى داخل القطاع.

واقترحت النائبة غادة البدوى إنشاء لجنة اعتماد مشتركة تضم ممثلين عن المجلس الأعلى للجامعات، ووزارة الشباب والرياضة، ونقابة المهن الرياضية، إلى جانب عدد من الخبراء المستقلين، لضمان حسن التطبيق العملى للتعديلات المقترحة.

وأوضحت أن اللجنة المقترحة تتولى وضع معايير واضحة وموضوعية لاعتماد البرامج والتخصصات الرياضية، وإصدار قائمة دورية محدثة بالتخصصات المعترف بها، إلى جانب إقرار آلية تظلم سريعة وشفافة تكفل العدالة وتحد من أى تعسف محتمل فى التطبيق، على أن تتولى اللائحة التنفيذية تحديد آلية تشكيل اللجنة وضوابط عملها .

فيما حذر النائب محمد نبيل دعبس، رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشيوخ، من إن نحو ٢٥٪ من الرياضيين فى مصر قد يُحرمون من الانضمام إلى نقابة المهن الرياضية، فى حال قصر القيد على الحاصلين على مؤهل عالٍ فقط، وذلك خلال الجلسة العامة للمجلس المخصصة لمناقشة مشروع تعديل قانون نقابة المهن الرياضية.

واقترح دعبس التوسع فى شروط العضوية، بما يسمح بضم الرياضيين الحاصلين على ميداليات دولية، سواء كانت ذهبية أو فضية أو برونزية، إلى عضوية النقابة، تقديرًا لإنجازاتهم الرياضية، وبما يسهم فى توسيع قاعدة المنضمين للنقابة وعدم إقصاء الكفاءات المتميزة.

تصعيد عسكرى وسياسى ضد «مادورو»..

«ترامب» يوسع الحصار النفطى على فنزويلا

كتب- عبد الحى إبراهيم:

تصاعدت خلال الأسابيع الماضية التحركات الأمريكية ضد فنزويلا بصورة لافتة، مع تركيز واضح على قطاع النفط الذى يشكل العمود الفقرى للاقتصاد الفنزويلي، وتأتى هذه الخطوات فى سياق حملة الضغط التى تقودها إدارة الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب» ضد الرئيس الفنزويلى «نيكولاس مادورو»، وسط تحذيرات من تداعيات اقتصادية واسعة داخل فنزويلا، وتأثيرات محتملة على أسواق الطاقة العالمية.

وبحسب ما أفادت به وكالة «فرانس برس»، فرضت الولايات المتحدة قيودًا مشددة على حركة ناقلات النفط المرتبطة بفنزويلا، شملت اعتراض سفن أثناء دخولها أو مغادرتها البلاد، وأشارت «الوكالة»، إلى أن قوات خفر السواحل الأمريكية صادرت عددًا من الناقلات.

وأكدت واشنطن نيتها الاحتفاظ بالنفط المصادر، الذى تُقدَّر قيمته بما بين ٥٠ و١٠٠ مليون دولار، إلى جانب السفن نفسها، ونقلت «فرانس برس» عن الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب» قوله إن هذه الإجراءات تمثل رسالة حازمة لمواجهة ما وصفه بأنشطة غير مشروعة تقوم بها حكومة «مادورو».

وشددت وزيرة الأمن الداخلى الأمريكية «كريستى نويم» على أن عمليات المصادرة تهدف إلى توجيه رسالة واضحة مفادها أن الأنشطة غير القانونية المنسوبة للرئيس الفنزويلى لن يُسمح باستمرارها، مؤكدة أن على «مادورو» الرحيل.

من جهتها، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن العمليات الأمريكية لم تقتصر على منطقة البحر الكاريبي، بل امتدت إلى المحيط الأطلسي، حيث استخدمت القوات الأمريكية أساليب إنزال سريعة للسيطرة على الناقلات، شملت مروحيات وطائرات لتأمين الغطاء العسكري، وأشارت «الصحيفة» إلى أن هذه التحركات أثارت انتقادات دولية وداخلية، مع تحذيرات من مخاطر التصعيد وانعكاساته على استقرار أسواق النفط العالمية.

ويرى محللون، بحسب «فرانس برس»، أن الهدف من هذه الإجراءات لا يقتصر على النفط وحده، بل يتجاوز ذلك إلى ممارسة ضغط سياسى مباشر على «مادورو»، فى إطار مساعٍ لتعزيز النفوذ الأمريكى فى المنطقة.

وتتمتع فنزويلا بأكبر احتياطيات نفطية مؤكدة فى العالم، تُقدَّر بنحو ٣٠٠ مليار برميل، وكان إنتاجها اليومى قد بلغ قرابة ثلاثة ملايين برميل فى مطلع الألفية الجديدة، قبل أن يتراجع خلال السنوات الأخيرة إلى نحو مليون برميل يوميًا، أى ما يعادل نحو ٢٪ من الإنتاج العالمي.

وأفادت «فرانس برس» بأن شركة «شيفرون» الأمريكية تنتج نحو ١٠٪ من هذا الإنتاج، أى ما يقارب ٢٠٠ ألف برميل يوميًا، وذلك بموجب ترخيص خاص يسمح لها بتصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وفى المقابل، تراجعت القدرة الإنتاجية المحلية بشكل حاد نتيجة الفساد، ونقص الاستثمارات، وتأثير العقوبات الأمريكية.

وأثار تصعيد مصادرات ناقلات النفط موجة انتقادات واسعة، بحسب «نيويورك تايمز»، ولا سيما من الصين، التى تُعد أكبر مستورد للنفط الفنزويلي، واعتبرت بكين هذه الإجراءات انتهاكًا للقانون الدولي، فيما وصفت الحكومة الفنزويلية المصادرات بأنها «قرصنة»، ملوّحة باللجوء إلى مجلس الأمن الدولى ومنظمات دولية أخرى.

وحذر خبراء اقتصاديون، وفق تقرير لصحيفة «يو إس إيه توداي» الأمريكية، من أن استمرار الحصار قد يؤدى إلى تقليص صادرات النفط الفنزويلية بنحو نصف مليون برميل يوميًا، ما يشكل تهديدًا مباشرًا للإيرادات الحيوية للبلاد، وأشار التقرير ذاته إلى أن استمرار الحصار قد يرفع تكاليف النقل البحرى ويؤثر على أسواق النفط العالمية.

وفى موازاة ذلك، أسهم تعزيز الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة فى إضفاء طابع أكثر تصعيدًا على الحملة، وذكرت «يو إس إيه توداي» أن هذا التعزيز شمل نشر قاذفات «بي-٥٢»، وحاملة الطائرات «يو إس إس رونالد ريجان»، إلى جانب مدمرات صواريخ وسفن عمليات خاصة، فضلًا عن نحو ١٢ ألف جندي.

ونقلت شبكة «بى بى سي» عن الرئيس الأمريكى تحذيره من تنفيذ ضربات إضافية إذا حاولت فنزويلا القيام بتحركات عسكرية على الأرض، مؤكدًا أن الهدف النهائى هو دفع «مادورو» إلى التنحي. وفى المقابل، اعتبر الرئيس الفنزويلى هذه التحركات تدخلًا صارخًا فى شؤون بلاده الداخلية